2024 تشرين1 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 7
October 2024 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 7
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

موقف سُنّة لبنان من التطورات السياسية اللبنانية 1957-1964 دراسة تأريخية

ا.م.د حسين عبد الحسين عباس الزهيري
كلية الامام الكاظم ع اقسام ذي قار- قسم التاريخ
husseinabdulhussein@iku.edu.iq

ملخص

تعد لبنان واحدة من البلدان التي تميزت بكثرة التعددات الطائفية فيها، وهو ما شكّل لها ميزة التقلبات في المواقف وعدم الانسجام السياسي في كثير من الاحيان، تجاه قضاياهم الداخلية والخارجية، لذا فتم التركيز على موقف الطائفة السّنية من الاحداث السياسية في لبنان خلال المدة1957-1964، لمعرفة اراء هذه الطائفة وما لعبته من ادوار انذاك، اذ ان التوجهات الفكرية التي تبناها ابناء هذه الطائفة انعكست على القوى السياسية التي تمثلهم، سواء داخل مجلس النواب او خارجه، لاسيما الدعم الذي حصل عليه هؤلاء نتيجة لتبنيهم افكار الاغلبية من ابناء الطائفة وهو ما جعلهم يبقون في الواجهة السياسية لمدة طويلة جدا. تم تقسيم هذا البحث على موضوعات عدة منها: السياسة الداخلية اللبنانية وموقف النواب السُّنة منها1957-1964، وموقف النواب السُّنة من السياسة الخارجية اللبنانية 1957-1964، فضلا عن التشكيلات الحكومية اللبنانية والتمثيل السّني فيها 1957-1964، الى جانب احداث عام1958 في لبنان ودور الطائفة السّنية فيها، علاوة على النشاط السّني في المحاولة الانقلابية عام1961 في لبنان.

الكلمات المفتاحية: لبنان، الميثاق الوطني، مجلس النواب اللبناني، الحكومات اللبنانية، السُّنة في لبنان.

The position of Lebanon's Sunnis on Lebanese political developments 1957-1964: a historical study

Asst. Prof. Dr. Hussein Abdulhussein Abbas
IKC/ Dhi Qar Departments - History Department

Abstract

Lebanon is one of the countries characterized by the abundance of sectarian diversity, which gave it the advantage of fluctuations in positions and often lack of political harmony regarding their internal and external issues. Therefore, the focus was on the position of the Sunni community on the political events in Lebanon during the period 1957-1964. To know the opinions of this sect and the roles it played at that time, as the intellectual orientations adopted by the members of this sect were reflected in the political forces that represent them, whether inside or outside the House of Representatives, especially the support that they obtained as a result of their adoption of the ideas of the majority of the members of the sect, which is what made them remain. In the political forefront for a very long time.

This research was divided into several topics, including: Lebanese internal politics and the position of Sunni representatives on it 1957-1964, and the position of Sunni representatives on Lebanese foreign policy 1957-1964, as well as Lebanese government formations and Sunni representation in them 1957-1964, in addition to the events of 1958 in Lebanon. The role of the Sunni

community in it, in addition to Sunni activity in the 1961 coup attempt in Lebanon.

Keywords: Lebanon, the National Charter, the Lebanese Parliament, Lebanese governments, Sunnis in Lebanon.

السياسة الداخلية اللبنانية وموقف النواب السُّنة منها 1957-1964

صدر قانون الانتخابات في الرابع والعشرين من نيسان1957، وقد رفع عدد أعضاء مجلس النواب إلى ستة وستين نائبا، واكد على عدم الجمع بين الوظيفة النيابية والوظائف العامة، وفي السابع من ايار من العام نفسه حل مجلس النواب[1]، وتم اجراء الانتخابات في التاسع والسادس عشر والثالث والعشرين من حزيران من العام نفسه[2]، وفاز عن الطائفة السّنية كل من[3]: ناظم القادري[4]، نصوح الفاضل[5]، خليل الهبري[6]، سامي الصلح[7]، جميل مكاوي[8]، فوزي الحص[9]، انور الخطيب[10]، تقي الدين الصلح[11]، معروف سعد[12]، بشير العثمان[13]، عبد الكريم القدور[14]، رشيد كرامي[15]، نديم الجسر[16]، هاشم الحسيني[17].

اخذ النواب السُّنة داخل المجلس النيابي في بيان مواقفهم تجاه الحكومات اللبنانية التي تشكّلت ومنحها ثقتهم من عدمها، لاسيما خلال المدة (1957-1964)، ومناقشة البيانات الحكومية للسياسة الداخلية واجراء الاصلاحات الضرورية للبلاد، ولم يكن موقف النواب موقفا موحدا تجاه تلك السياسة[18]، بل اختلفوا فيما بينهم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها، وكانت اولى المداخلات للنواب السُّنة في اب من عام1957، عند تشكيل حكومة سامي الصلح السابعة، فكان اول المتحدثين من النواب هو نديم الجسر الذي رفض اجراءات الحكومة بإصدارها ما سمي بقانون الاعتقال الاداري، الموجه لاعتقال انصار المعارضة لحكم كميل شمعون[19]، وهو قانون خطر فان كانت الحكومة تبرره بخوفها من الشغب المسلح فتتخذ من هذا الخوف ذريعة لوضع قانون الاعتقال وكبت صوت المعارضة، ونوه الى ان التدابير القضائية والادارية يمكن الاخذ بها، واللجوء اليها، لإيقاف الشغب المسلح، ومنها جمع السلاح على مختلف انواعه من الاهلين جمعا عاما شاملا لا هوادة فيه ولا استثناء، لا ان تخلق عهدا من الارهاب "يشبه عهد الغستابو ليصبح كل انسان مهددا بالقطع وكل قلم مهددا بالتحطيم وكل راس مهدد بالإذلال فهذا منكر يصيب اقدس ما في الدستور... اما اذا كانت الحكومة تتصنع الخوف لتتمكن من كبح معارضة بحجة المحافظة على البلاد فاني اقول لها ان هذا التدبير هو الذي سيؤدي حتما الى تزعزع كياننا الوطني الذي نتوق جميعا للمحافظة عليه"، وبيّن بان لا جدوى من مناقشة الحكومة في بيانها كونه لم يأتِ بشيء يختلف عن مناهج الحكومات السابقة، وعدم اجراء الاصلاحات التي وعدت بها في وقت سابق، وتحديدا ما يخص الخدمات العامة للمواطنين، واعاب على الحكومة عدم تمكنها من تنفيذ خططها الخدمية، ودعا الى نبذ الطائفية بين اللبنانيين للمحافظة على وحدة لبنان واستقراره واستقلاله[20].

تابع الكلام بعده النائب فوزي الحص الذي وضع اماله في ان تحقق الحكومة ما تصبو اليه وتتمناه في برنامجها، ونبه الحكومة بان تأخذ بعين الاعتبار والاهتمام قضايا الشعب اللبناني، بعيدا عن الصلات الشخصية والمجاملات العارضة والوعود، اذ ان الشعب "لم يعد يؤمن بالوعود واصبح يؤمن بالعمل المثمر يريد الشعب اعمالا لا اقوالا يريد استثمار الطاقة اللبنانية في العمل المفيد البناء فلقد كره الوعود لكثرة ما توالت الوعود التي ظلت دون تنفيذ حبرا على ورق"، وشدد على ايلاء موضوع الاصلاحات الداخلية اولوية كبيرة لاسيما ما يتعلق بالقضاء على الهجرة الى الخارج، كما طالب ان تولي الحكومة

اهتمامها بالجانب الرياضي، فهي "ستظهر المواطنين في بوتقة المحبة والخلق الرياض الرفيع انها احدى دعائم الخلق المدني وفي كبريات دول العالم وزارة خاصة للرياضة ... التي تضمن وحده الصف لخلق جيل موحد الاهداف والغايات"[21].

عارض بعده النائب معروف سعد البيان الوزاري كونه لا يحقق اهداف الشعب وان الحكومة تجاهلت الواقع اللبناني، الذي اتسم بالحيوية والانفتاح والمرونة على الحضارة، وساهم في تدعيم الاتجاه الديمقراطي، وعمدت الحكومة الى عزل لبنان عن الميدان وتفاعله الطبيعي، واضاف قائلاً: "ان لبنان يعيش اليوم اخطر ازمة تمر في تأريخه الحافل المديد ازمة تمتد جذورها الى جميع ميادين حياتنا وتدفعنا الى التساؤل عن مصيرنا وسط ظلام التشاؤم ... اذا لم تكن القيادة في ايادي مخلصة متجردة رائدها التضحية هذه الازمة لا يمكن ان تكون وليده ايام معدودات، بل ان ميلادها ابعد من مولود هذا البيان الذي جاءتنا به الحكومة الحاضرة... في صالح من يغير لبنان جوهره الازلي فنطفئ مشعل الحرية لنبني في الظلام السجون والمعتقلات ونحجر حتى على الافكار"، واتهم الحكومة بمخالفة الميثاق الوطني[22] لعام1943، وبث التفرقة بين اللبنانيين، وتهديد السلم المجتمعي ببث الخلافات بين الطوائف، وعدم اعترافها باستياء الشعب بمختلف طوائفه ضد السياسة القائمة، واتهام المنادين بالاتجاه التحرري بالشيوعية، وتوقيف الصحفيين، وحملها مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية وارتفاع الاسعار وتفشي البطالة، وفشل الاصطياف[23].

جاء النائب انور الخطيب متحدثا مدافعا عن الحكومة محملا مسؤولية ما ذكره زميله السابق الى ان الاستعمار هو من عمل على تهديم لبنان، لا الحكومات اللبنانية "ارجوك ان لا تتجنى على هذا البلد الطيب ... فأولئك الذين تقصدهم كانوا في وقت من الاوقات محكومين ومطاردين ... يجب ان نعترف ان الوحدة الوطنية اصابها بعض التصدع ولكني لن اكبر المصيبة كما كبرتها انت"[24].

ولم يختلف النائب تقي الدين الصلح في توجيه انتقاده للحكومة بإقرارها قانون الاعتقال المقيد للحريات، واشار الى انها "ليست اهلا لان تتولى مقدرات البلد بالطرق الدستورية الديمقراطية، وانما هي خلقت لتعيش في النظام الاستبدادي الديكتاتوري"، وحملها مسؤولية زعزعة الوحدة الوطنية اللبنانية، لولا تقدم الجيش وسيطرته على الاوضاع الداخلية، ومنعه للفتنة، وانقذها من ان تتعرض للتدخل من الخارج ويذهب باستقلالها، ثم اكمل كلمته: "من سوء الحظ ان تستمر في مقاعد الحكم حكومة كان الاستهتار بالوحدة الوطنية طابع سياستها العامة "، وطالب المعنيين بالعدل والمساواة، وعدم استثمار الحكم لمصلحة ذاتية ليشعر كل لبناني ان الدولة ساهرة على امنه وسلامته وحريته ومستقبله، وان الدولة ليست لرئيس ولا وزير[25].

أجاب سامي الصلح رئيس مجلس الوزراء على الاعضاء من ابناء طائفته، وشرح قانون الاعتقال، كونه قد صدر نتيجة حالة الطوارئ في البلاد، فبموجبها كان قائد الجيش هو الحاكم العسكري، وهو المشرف على الامن، فبدأت الصحافة تطالب باطلاق حريات العامة، والنشر، والاجتماع، وبموجب قانون الانتخاب الجديد ربطنا جميع قوى الامن بالقائد العام اثناء الانتخابات، واشار الى انه لا يتجاوز حدود القانون والتشريعات التي جاء في نصها عدم الجواز باعتقال أي شخص من دون مذكرة اعتقال او تهمة موجهة، ولكن للحفاظ على الامن قدم المشروع المذكور لدراسته داخل البرلمان ثم اقراره او رفضه حسب قناعة الاعضاء، وفي ختام المناقشات منح النواب الثقة للحكومة ومنهم: ناظم القادري، وانور الخطيب، وفوزي الحص، وعبد الكريم القدور، وسامي الصلح، وجميل مكاوي، وحجبها كل من: هاشم الحسيني، ومعروف سعد، وتقي الدين الصلح، ونديم الجسر، ورشيد كرامي[26].

كان فوزي الحص اول المتحدثين من النواب السُّنة في جلسة الخامس والعشرين من اذار عام1958، والمخصصة لمناقشة البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح الثامنة، فقد ابان بان الانعكاسات الدولية تؤثر بشكّل كبير على الاوضاع اللبنانية، وتتفاعل معها، ممّا يجعل لبنان في تحرك دائم، للحفاظ على وحدته الوطنية، التي اصبحت مهددة وان مجيء هذه الحكومة، لا يحل مشاكل لبنان القائمة، وطالب بضرورة ان يكون الحكم وطنيا وليس طائفيا، وابان عدم امكانية رئيس الوزراء بإدارة وزارة الداخلية التي الح بان يكون لها وزيرا مستقلا معروفا بمهنيته، كون مشاغل رئيس الوزراء كثيرة ولا يستطيع التفرغ لمهام الداخلية، خاصة بعد انتشار التظاهرات المسلحة وغير المسلحة، ودعا الحكومة الى ان تسحب ترشحها لنيل الثقة من النواب، وفسح المجال لحكومة ثانية، شريطة ان يكون ذلك بعيدا عن المجاملات البرلمانية، في سبيل النهوض بالأعباء من اجل سلامة لبنان[27].

أيّد النائب تقي الدين الصلح زميله فوزي الحص، وذكر بان رئيس الوزراء قد جنى على لبنان بتشكيلته الوزارية التي بلغت اربعة عشر وزيرا، ورفض هذا العدد الكبير من الوزراء، واشار الى ان هذا العدد من الوزراء يعطل النظام البرلماني، وان المجلس النيابي مكونا من ستة وستين نائبا، تتحكم فيهم الحكومة كيفما تشاء، واتهمه بان تمثيل مختلف العناصر والاتجاهات البرلمانية، جاء في سبيل ضمان عدد اكبر من الاصوات، كما ان "الوزارة الجديدة هي وزارة حرب من اجل البقاء والاستمرار تذهب الى الميدان تحت راية السياسة السابقة نفسها"، واكد بان البرنامج الحكومي "سيكون حبرا على ورق"، وان الحكومة يعاديها معظم ابنائها، لاسيما وانها دخلت في صراع مع الشعب، الذي طلب حكومة اصلاح لا حكومة انقاذ، وطالب الحكومة بالانسحاب من الترشح لإدارة البلاد قائلاً: "ونحن بدورنا نناشد هذه الحكومة ان تعفي البلاد من وجودها. انكم اذا ذهبتم الى بيوتكم، تخدمون الخدمة الوحيدة التي يمكن ان تقدموها للشعب، وبذهابكم نكون نحن والشعب قد خطونا نصف الطريق في انقاذ البلاد"، ووجه اتهامه الى الحكومة بانها قد لجأت الى استعمال القوة المسلحة والعنف والقمع، وزيادة في قوى الامن، وتعديل القوانين لزيادة الشدة والقسوة، واضطهاد الصحافة واعتقال الابرياء، واستخدام التعذيب بحقهم ولم يكن ذلك فحسب، بل اتهمها بقتل اللبنانيين بإلقاء القنابل عليهم في حوادث صيدا وغيرها، واكمل قائلاً: "ان هذه الحكومة متهمة بانها ليست بعيدة ولا غريبة عن قضية تلك القنابل وتلك المتفجرات"[28].

انتقد النائب انور الخطيب الحكومة واعلن معارضته لها داخل مجلس النواب، وذكر بان اعضاء المجلس عرقلوا عمل الحكومة السابقة التي هي اصلا عاجزة ومحطمة من تلقاء نفسها، وابان بان موقفه هذا قد بني على عدم تنفيذها للبيان الوزاري السابق، وعدم تمكنها من تلبية حاجات اللبنانيين، وتقديم الخدمات لهم، واعاب التشكيلة الوزارية لاسيما الوزير شارل مالك، المتهم بتورطه في تأجيج الاوضاع داخل لبنان، وطالبه بترك الوزارة، كما طلب من رئيس الوزراء تشكيل حكومة اتحاد وطني، تضم مختلف العناصر الوطنية اللبنانية، لا ان تكون من جهة واحدة، وانكر امكانية الحكومة في انهاء المفاوضات مع شركات النفط لصالح لبنان، بعد ان اوكلت المهمة الى وزير التصميم سحبتها منه وشكّلت لجنة من ثلاثة موظفين، كما اشار انور الخطيب الى الفضائح المالية، وتساءل النائب عن مصير شركات النفط والفضائح المالية، في لبنان، وكذب سياسة الحكومة التعليمية، واتهمها بتوزيع الاسلحة على المواطنين لا ان تعمل على تحقيق الاستقرار والامن اللذين من واجباتها الرئيسة، وانتشار حالات القتل وحرق البيوت والتعدي على القضاة والوزراء والصحفيين من دون معرفة الجناة، وقد رفض سامي الصلح كلمة النائب انور الخطيب ، بان كلمته نظريات لا يمكن تحقيقها، وغير واعية، وطلب منه اعطاءه قائمة بأسماء الوزراء لتشكّل وزارة

اتحاد وطني، وان يتسلم الحكومة بدلا عنه، واتهم رئيس الحكومة النائب بانه اراد تشكيل حكومة من المعارضين والموالين شريطة ان تكون الاكثرية من المعارضين[29].

استمر النائب معروف سعد كبقية زملائه بإبداء ملاحظاته على البيان الحكومي الزائف، الذي وصفه بـ"الجلحظي البليغ"، والذي جعل لبنان "تجري من تحتها انهار العسل"، وتحقيق "جمهورية افلاطون"، وبانه حبر على ورق ليس الا، واشار الى ان التناقضات كبيرة بين الواقع وما مكتوب في البيان، اذ ان انتشار الاسلحة وتوزيعها على المقربين من السلطة يجري بشكّل كبير، وانعدام الامن والنظام في المناطق اللبنانية، وعدم محاسبة العابثين بالامن، ولا تحقق العدالة والمساواة، وقد تساءل النائب "والغريب حقا ان يعجز المسؤولون عن تفسير هذه الظاهرة... لماذا توزع الاسلحة؟ ولماذا توزع على فئة معينة من المواطنين، وفي منطقة معينة؟...واذا كان لبنان في خطر فلماذا لا توزع الاسلحة على جميع الفئات، الا يرى المسؤولون ان لبنان للجميع وان من واجب الجميع ان يشتركوا في الدفاع عن وجوده؟ اليس من المخجل ان يلعلع الرصاص في بيروت بصورة علنية دون ان تتمكن الحكومة من وضع يدها على المشاغبين العابثين المخربين؟ في الوقت الذي تجند مئات الرجال من قوات الامن وتلقي القبض على من يحمل سكينا ليستعين بها على قضاء اعماله؟"، كما اشار النائب الى عدم تبني الحكومة مبادئ الميثاق الوطني، ووجه النائب اتهامه الى رئيس الحكومة بطعن الميثاق الوطني وانحرافها عن مفهومه، وطالب بأنصاف اهالي صيدا لعدم تعيينهم في الدوائر الحكومية، واكمل قائلاً: "انني باسم صيدا لا أثق بأقوال الحكومة والفاظها البراقة، هذه الحكومة التي تعجز عن الاعمال الايجابية، وتساعد على انتشار الرعب والبطالة وتمزق الميثاق وتنحر الاستقلال"[30].

اكمل النائب هاشم الحسيني مناقشة البيان الحكومي واشار الى ان مهمة الوزارة تأمين العدل والامن، وهذا اعتراف منها بانهما مفقودان، وعدم اهتمامها بالمناطق اللبنانية التي غرقت بفعل الفيضانات، وتهدمت بيوتهم، من دون ايجاد مأوى يليق بهم من قبل الحكومة، فضلا عن قيام الحكومة باعتقال الابرياء بحجة القاء القنابل والخروج ضد الدولة، واكد ما تقدم به النواب السابقون بان الامن مفقود في لبنان، نتيجة لسوء تصرف الحكومة والسياسة الحزبية المتبعة مع اللبنانيين، ومحاولة زج البلاد في حرب اهلية بعد ان تغاضت الحكومة عن كل مظاهر اطلاق الرصاص، بل انها شجعت هذه المظاهرات باشتراك رجل الامن والشرطة، ولم تكتفِ بذلك بل وضعت ضريبة على السكر على حساب لقمة الفقير[31].

شدد رشيد كرامي في اثناء مناقشته للبيان الحكومي على مساوئ حكومة سامي الصلح، وشكك بادعاءات الاخير الى ان تشكيلة الحكومة من اربعة عشرة وزيرا رغبة منه في تسهيل معاملات المواطنين وايجاد وزير لكل وزارة يتولى شؤونها، بل الغاية، هي رغبته في تأمين اصوات داخل مجلس النواب، واكد بانتشار الفساد في دوائر الدولة، وتساءل النائب قائلاً: "فهل ان النهج السياسي والخطة العملية التي تتمشى عليها هذه الحكومة هي التي تؤمن حقا هذه الغاية؟ كلا انهم يعلنون ذلك ولكن هناك دافعا لا يمكن لاحد منا ان ينكره، هذا الواقع المؤلم الذي نعيشه هذه الايام على اعصابنا وعلى اخلاصنا وعلى وطنيتنا وعلى اخلاصنا للبنان"، ولم يكتفِ بذلك بل وجه سؤالا مباشرا الى وزير التصميم جاء فيه: " هل باستطاعتك ان تفعل اكثر من الدرس وان تفعل اكثر من خط الحبر على الورق؟ ... ان ما اريد ان اقوله هو ان هذه الحكومة غير قادرة، وغير صالحة، لتنفيذ ما وعدت به، وان كان ما وعدت به على هذا الصعيد"[32]، ومن جانب اخر رد رئيس الحكومة سامي الصلح، بان حالة الامن على غاية ما يرام، وفيما يتعلق بقضية منح الثقة فالحكومة لم تطلب من مجلسكم الكريم منحها الثقة لمدة اربع سنوات لان الدستور يقول ان لكل

نائب سواء كان في الدورة العادية ام في الدورة الاستثنائية له ملء الحق ان يحجب او ان يمنح الثقة للحكومة، والحكومة لم تكثر الوعود ولم تتقدم ارتجاليا ببعض المشاريع قبل ان يتيسر لها تهيئة الاعتمادات اللازمة، لذلك اطلب من المجلس الكريم ان يتريث في الحكم على اعمال الحكومة، اذ بعد شهر مثلا لكل نائب ان يطلب ويسأل ويستجوب الحكومة ويحجب الثقة عنها او يمنحها اياها في اي وقت، فالدستور اعطى هذه الحرية لكل نائب[33]، وفي ختام المناقشة منح النواب الثقة وهم: عبد الكريم القدور، وسامي الصلح، وبشير العثمان، ولم يمنحها كل من: هاشم الحسيني، ورشيد كرامي، ومعروف سعد، وجميل مكاوي، وانور الخطيب، وتقي الدين الصلح[34].

صدر قانون الانتخابات في السادس والعشرين من نيسان1960، فرفع القانون الجديد عدد أعضاء مجلس النواب إلى تسعة وتسعين نائبا، وإدخال مبدأ الانتخاب بالبطاقة الانتخابية إلى النظام الانتخابي في لبنان، فضلا عن إدخال نظام الاقتراع السري أو الغرفة العازلة أو المعزل، في كل مركز انتخابي[35]، وفي الرابع من أيار1960 حلّ مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية، وتم اجراء الانتخابات على ثلاث مراحل من الثاني عشر من حزيران لغاية الثاني من تموز من العام نفسه، وفاز عن الاعضاء السُّنة كل من: ناظم القادري، هاشم الحسيني، انور الخطيب، رشيد كرامي، معروف سعد، كاظم الصلح[36]، مصطفى الرفاعي[37]، رفيق نجا[38]، صائب سلام[39]، عبد الله المشنوق[40]، عثمان الدنا[41]، عدنان الحكيم[42]، سليمان العلي[43]، محمد خضر فتفت[44]، محمد علم الدين[45]، عصام الحجار[46]، محمد امين حافظ[47]، محمد حمزة[48]، خالد شهاب[49]، عبد الكريم العلي[50].

رفض النائب عدنان الحكيم منح الثقة لحكومة صائب سلام الثالثة في الثامن عشر من آب عام1960، واكد بانه لا يختلف عن البيانات الوزارية السابقة، من تحقيق المشاريع العمرانية، والتخطيط العام للطرق، وتنمية اقتصاد البلد، وتطوير التعليم، وتعديل المخططات الإدارية، وطالب بتحقيق العدالة في توزيع البنى التحتية والعمرانية، مناطق على حساب مناطق اخرى، وضرورة عدم الاحتفاظ بالصفة الطائفية بصورة رسمية، وعدم تكريسها او فرضها على اللبنانيين، فضلا عن ان النسبة التمثيلة غير العادلة في مجلس النواب، مع التأكيد على إجراء إحصاء عام دقيق في سبيل إنصاف الطوائف من خلاله لتحقيق الإنصاف الشامل[51].

طالب النائب معروف سعد في الجلسة نفسها بان يتحمل النواب مسؤولياتهم تجاه ممثليهم والوصول الى ما يطمحون اليه كتحقيق العدالة بين ابناء البلد الواحد، وصرف الجهود والنقاشات للوصول الى الرفاهية المنشودة، وان تتوجه الدولة الى تقديم الرعاية الشاملة وهو ما يتطلب اهتمامها بتشجيع الإنتاج وتشجيع الكفاءات، وحماية الصناعات، وتقديم الخدمات إلى جميع الفئات بعدالة تامة، لاسيما في الجانب الصحي، أو الاعانة الاجتماعية، وإزالة التفاوت بين المناطق في لبنان حتى يكون هنالك لبنان واحد لا لبنانان أو أكثر، ويمكن تحقيقه عبر إلغاء الطائفية من الدستور تمهيداً لإلغائها من النفوس، مع إقرار التجنيد الإجباري، في سبيل صهر اللبنانيين في بوتقة الوطن، فضلا عن تحقيق شعار العهد الجديد بتنفيذ اللامركزية التي سنت لأجلها القوانين ولكنها لم تنفذ، الى جانب إقرار قانون ضمان صحي واجتماعي يضمن المواطن اللبناني ضد المرض والبطالة ويحرره من الخوف والفاقة، علاوة على توحيد البرامج والمناهج في جميع المعاهد اللبنانية الرسمية والخاصة، لإعداد نشء لبناني موحد في تفكيره وتوجيهه والإشراف الفعلي على نشاطات جميع المؤسسات الثقافية الخاصة وتشجيع التعليم وتعميمه عن طريق إقرار قانون بإلزامية التعليم الابتدائي، ممّا يستوجب معه دراسة موارد وثروات لبنان وإمكانياته

الاقتصادية ووضع تصميم إنمائي عام، والحث على تشجيع التنظيم النقابي واقامته على أسس حديثة، والتركيز على محاربة الفساد المستشري في دوائر الدولة وإنزال أشد العقوبات بالمستهترين بحقوق الناس، ونبه الحكومة بضرورة تحقيق مطالب اهالي صيدا التي اجملها بإعطاء صيدا حصتها الكاملة الحقة من عائدات مفاوضات الحكومة مع شركة التابلاين النفطية، التي حرمت الصيداويين من جزء كبير من أراضيهم الزراعية، وحرمت الصيادين من أفضل مناطق صيدهم، مع إعلان صيدا مدينة سياحية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبراز وجهها السياحي والأثري، والتأكيد على وضع منهاج أطول مدى لتعمير مدينة صيدا وتدارك الكارثة المتوقعة دوماً نتيجة قدم البناء وتأثره بالزلزال الذي زعزع معظم أبنية المدينة القديمة، وتخصيص الاعتمادات اللازمة لتوسيع المرفأ الحالي وجعله صالحاً لشحن صادرات صيدا والجنوب من الحمضيات والخضروات، مع دراسة تحسين وسائل الصيد البحري لتكون أكثر ملاءمة مع أوضاع الصيادين وأكثر إنتاجاً وأقل إرهاقاً، وإعفاء بلدية صيدا من القرض المترتب عليها والذي يحول دون تنفيذ المشاريع العمرانية في البلدة، ورفع حصتها من الأموال المشتركة بعد أن ارتفع عدد السكان وزادت مسؤوليات البلدية، ودراسة إنشاء مشاريع صناعية في صيدا لتشغيل الأيدي العاملة الصيداوية، وفتح المدرسة الثانوية للبنات التي تقرر إنشاؤها وتخصيص الاعتمادات اللازمة من الصندوق المستقل للأبنية المدرسية لإنشاء المدارس في صيدا، ووضع حد لمشكّلة الكهرباء في صيدا بعد أن استعصى حلها زمناً طويلاً، وإعفاء الأهالي من الرسوم المترتبة عليهم طيلة مدة الإضراب لما لحقتهم من أضرار مالية تفوق ما يتطلب منهم، والاسراع بتنفيذ إنشاء معمل للتوضيب يعمل لحساب المزارعين في المنطقة المقرر إنشاؤه وعلى الدولة تأمين المعمل اللازم لمنطقة تختص بزراعة الحمضيات، وتوفير اهتمام متزايد لمياه الشرب ومياه الري في صيدا وتحقيق حاجة المدينة من هذه المياه للحؤول دون الأضرار البالغة التي يحدثها عدم التنظيم والكفاية فيها[52].

اختلف النائب رشيد كرامي في اثناء الجلسة برؤيته للحكومة من خلال بيانها عكس بقية النواب الاخرين، اذ تحدث بشكّل واضح بدعمه للحكومة وما قدمته من اعمال في البيان، ودعا الى التعاون معها لتحقيق مطالب اللبنانيين، ورفض معارضتها وانتقادها، ورأى لدى هذه الحكومة القدرة على العمل، لكنه ابان بعض الاستفهامات في البيان الوزاري الذي وجده بحاجة الى توضيح اكثر اذ اشار الى ذلك بقوله: "تقول الحكومة في بيانها أنها ستعمد إلى حماية الصناعة الوطنية بما يتلاءم ورواج التجارة في البلد، ولكن كيف؟ هل عن طريق اعتماد سياسة اقتصادية موجهة؟ أم هل عن طريق الحد من البضائع الأجنبية؟ أم ترى بأية وسيلة تشجعها دون المساس مع ذلك بمبدأ تخفيض أعباء المعيشة"، وقد اكد ما جاء به زملاءه الاخرون من تدعيم الميثاق الوطني، واجراء الإحصاء والمناصفة في عدد أعضاء مجلس النواب، وتحقيق العدل والإنصاف لتحقيق أهداف وأماني الشعب اللبناني[53].

كان النائب محمد أمين الحافظ متحفظا على عدد الوزراء في الحكومة اذ بلغ عددهم ثمانية عشر وزيرا، اذ اصبحت الوزارة تمثيلية للمجلس لا خدمية، وان هذا العدد كفيل بان يوجد التناقضات والمناكفات بين الوزراء لان منابعهم واتجاهاتهم شتى، لكنه تمنى للوزارة ان توفق في تحقيق ما تطمح اليه في بيانها خدمة لجميع اللبنانيين[54].

اظهر النائب محمد حمزة في كلمته تشاؤمه من عدد الوزراء، واعاب على الحكومة كثرة اعدادها الا انه لم يمثل طرابلس فيها وزير واحد، على الرغم من تأكيد البيان الوزاري على المساواة بين اللبنانيين، اذ وجد ذلك تناقضا في افعال الحكومة مع اقوالها، وعدم تحقيق شعار رئيس الجمهورية فؤاد شهاب[55] الذي

أطلقه لبنان واحد لا لبنانان، وطالب الحكومة بتحقيق مطالب اهالي طرابلس التي اوجزها: تنفيذ مشاريع عمرانية وحيوية في طرابلس وعلى رأسها مشروع المعرض الدولي، والاسراع بالنظر في القوانين المقدمة إلى المجلس، والمتعلقة بموظفي الدولة والقاضية برفع مستواهم المادي والمعنوي نظراً لارتفاع مستوى المعيشة على أن يشمل ذلك رجال الجيش وأفراد قوى الأمن الداخلي، وضرورة انتهاج سياسة حازمة ازاء شركة نفط العراق والتدخل بقوة لمنع إجراء أي تسريح بين موظفيها خاصة وأنه بدت في الآونة الأخيرة إلى جانب المسؤولين فيها رغبة بتسريح بعض الموظفين وإنهاء أعمال بعض المكاتب فيها، والإسراع بعرض قانون العمل الجديد على المجلس مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي تقدمت بها نقابات العمال، علاوة على انتهاج سياسة اقتصادية مرسومة تقضي على أزمة الصناعيين وتقيلهم من عثرتهم ولا تضر مصالح التجار، والتأكيد على إنشاء مركز للأدلة الجنائية في طرابلس وذلك انسجاماً مع مبدأ تطبيق اللامركزية[56].

رحب رئيس الحكومة صائب سلام بتشكيل حكومته التي اسماها بحكومة الوحدة، التي تعددت الألوان فيها على أساس النزعات الحزبية والتكتلات البرلمانية، ولكن لها لوناً واحداً رئيساً صبغت به هو لون لبنان، ورفض التشكيك بقوة وانسجام الحكومة وتضامنها، "ولكني أؤكد لكم اننا نحب أن نسمع الانتقاد دائماً إذا كان الانتقاد للبناء وليس للتهديم ... قضية الاحصاء والمناصفة وقضية الاحصاء في يقيني قضية حق لا افتراء فيه، قضية حق أريد به باطل فالإحصاء يريد منه البعض أن تظهر أغلبية فئة على فئة فتكون هذه أكثرية وهذه أقلية ونحن في هذا البلد لا نريد أن نتنازع على الأكثرية والأقلية نحن نريد إنصافاً وعدلاً ومساواة لجميع الفئات والمناطق والقرى المتخلفة... وقبل أن أنهي كلمتي أردد مرة أخرى اننا اليوم على عتبة انطلاقة عظمى كانطلاقة سنة 1943 بل وأكبر منها من أجل لبنان وتوطيد كيان لبنان والعمل لمصلحة لبنان طالباً مرة أخرى ثقتكم الكريمة لننصرف دون توان أو تأخير إلى العمل المثمر المنتج"[57].
وفيما يبدو ان الحكومة اللبنانية غير راغبة بإجراء الاحصاء السكاني خوفا من اظهار العدد الحقيقي للطوائف اللبنانية وهو امر غريب فعلا!!!، كما ان رئيس الحكومة حاول ان يجمد بالحكومة عبر تشبيهها بحكومة الميثاق الوطني حكومة الاستقلال.

استأنف النائب مصطفى الرفاعي مع زملائه الاخرين مناقشاتهم في مجلس النواب اللبناني، للبيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، ومنها جلسة المنعقدة بتاريخ الثلاثين من ايار1961 المخصصة لمناقشة حكومة الرئيس صائب سلام الرابعة، اذ دعا الحكومة الى الالتزام بمنهاجها وتطبيقه لتحقيق الرفاهية العامة للشعب، والتخلص من الفوضى المنتشرة في القطاعات كافة، والمتضرر الوحيد منها هم اللبنانيون، فآثار الازمة الاقتصادية بائنة على جميع اللبنانيين، وعدم وجود الامن ايضا، اما النائب عدنان الحكيم، فتحدث مطولا في الجلسة، وذكر رئيس الوزراء بانه احد اقطاب المعارضة في عام1957، ودخل معركة كبيرة ضد النظام الشمعوني، وما شهده عده من طغيان وانحراف سياسي، وتساءل النائب قائلا: "ماذا حصد اللبنانيون؟ وما هي لائحة النجاحات التي سجلت عبر تلك السنوات الدامية التي اجتازها لبنان؟هل هي في البيان الوزاري الذي سمعناه خارجاً من فم السيد سلام نفسه باعتباره رئيساً للوزراء؟ أم هي في التشكيلة الوزارية التي يتقدم بها إلى مجلسكم الكريم لنيل الثقة؟"، واجاب النائب بان لبنان لم يتغير فيها شيء منذ عام1957، فلم يتعدل الدستور، بما يضمن التوازن الصحيح والملائم لجميع اللبنانيين، وطالب بإقرار معهد الحقوق العربي في بيروت الى التعليم العالي، واعلن معارضته للحكومة التي لم تحقق ما دعت اليه، وممّا جاء في كلمته: "وزعت دوائر الدولة وثرواتها على عدد معين من العائلات وفئة خاصة من الشعب وخصص قسم من هذه الثروات لشراء الذمم وإذلال الضعفاء والفقراء وتحطيم إرادة التطور

والتقدم عند الأكثرية الساحقة من اللبنانيين... ولم تعمل للبلاد شيئاً، لا في تخفيف وطأة غلاء المعيشة، ولا في تنزيل أسعار الحاجيات، ولا في تأمين الضمان الاجتماعي والصحي وتوفير الدواء للمحتاجين بأسعار مخفضة، ولا في وضع حد لجشع أصحاب المعاهد الخاصة في زيادة الأقساط المدرسية، ولا في معالجة البطالة، ولا في إنصاف العمال والمحافظة على حقوقهم، ولا في حل مشكّلة المستأجرين الحيوية التي طال عليها الزمن، ولا في إنشاء المساكن الشعبية التي ما زالت الطبقات العاملة تنتظرها بفارغ الصبر، أو مكافحة الرذيلة والقمار والتهريب، والمتاجرة بالمخدرات والسموم البيضاء، ومطاردة الخارجين على القانون، وتوطيد دعائم الأمن وتثبيت هيبة الدولة"[58].

جاء بعده دور النائب محمد حمزة لمناقشة البيان الحكومي، فبيّن الى امتعاضه لعدم تمثيل طرابلس في الحكومة، ولكنه دعم الحكومة على أساس بيانها الوزاري، الحافل بالمشاريع العمرانية، الا انها لم تحقق شيئاً منه، وقد جاءت الحكومة الحالية من دون ان يتم اختيار وزيرا واحدا فيها من طرابلس مرة اخرى، وهي العاصمة الثانية للبنان، وان تمثيلها يعد ضرورة لتحقيق المشاريع المتعلقة بها من ايصال الماء وتعبيد الطرق وتوفير الخدمات الصحية وغيرها، اما النائب معروف سعد اعلن وقوفه على الحياد من هذه الحكومة، لحين عملها ونزولها للميدان، وعندها اما ان يقف الى جانبها او يعارضها، وطالب بتوفير المستلزمات الضرورية لأبناء الشعب اللبناني وتوفير فرص العمل، وانجاز معاملاته بسلاسة، وتوفير الامن والاستقرار، والقضاء على الرشوة والمحسوبية في الدوائر كافة، وتفعيل دور الرقابة والمحاسبة للموظفين، ودعم الحكومة للقطاع الصحي وايقاف غلاء الاسعار لاسيما في مجال الادوية والمستلزمات الطبية[59]. ولم يكن النائب رشيد كرامي مختلفا في رؤيته الى البيان الوزاري عن زملائه السابقين، واكد على ان البيان يتصف بالعمومية، ولم يضع الحلول للمشاكل اللبنانية المتفاقمة في الامن والاستقرار والخدمات العامة، وحذر الحكومة من زيادة الضرائب على الموطنين، كونه يعمل على زيادة الفوارق الطبقية بين اللبنانيين، والاسراع بإقرار قانون زيادة غلاء المعيشة للعمال[60]، ثم وصل دور الكلام الى النائب سليمان العلي الذي حمّل رئيس الحكومة عدم تحقيق البيان الوزاري وتنفيذه، نتيجة للمراسيم الاشتراعية التي تقيّد الوزير وتثنيه عن العمل بحرية كاملة، وطالبها بان يتخلى رئيس الوزراء لشخصية اخرى تكون قادرة على تنفيذ البرنامج الحكومي[61]. وفي ختام المناقشة منح النواب الثقة وهم: قبلان قبلان، ومحمد خضر فتفت، ومحمد حمزة، خالد شهاب، ومعروف سعد، وصائب سلام، ولم يمنحها كل من: عدنان الحكيم، وسليمان علي، ومصطفى الرفاعي، وكاظم الصلح، ومحمد امين الحافظ، وعثمان الدنا، ورشيد كرامي، ورفيق نجا، وهاشم الحسيني[62].

كان اول المتكلمين كاظم الصلح في مناقشة حكومة رشيد كرامي الرابعة في السادس عشر من تشرين الثاني عام1961، الذي القى خطبة ابان فيها رغبته في دعم الحكومة والوقوف الى جانبها، للقضاء على حالات الفساد المستشري في الدوائر، ومشكّلة التسلح التي يعاني منها اللبنانيون، مع تهديد الامن والاستقرار، كذلك عدم الاستقرار المجتمعي والحقن الطائفي، ممّا ادى الى زيادة الانقسام الاجتماعي، فهربت رؤوس الأموال، وتدنت مواسم السياحة والاصطياف، وطالب الحكومة باستعادة هيبة الحكم استعادة حقيقية، مع خطة فعالة لإزالة آثار الثورتين، وضبط الحريات العامة لكي لا تصبح استهتاراً وتخريباً في الأخلاق والعقائد والاقتصاد، علاوة على تطبيق الأنظمة الرحيمة والمستقيمة في شؤون الموظفين، والتأكيد على رفع مستوى المعيشة للطبقات المحرومة من خلال تطبيق نظام ضرائبي يغني الخزينة ويتاح لها المزيد من الإصلاح والعمران، وبيان موقف نقابة المحامين في بيروت، وجمع السلاح

الحربي ممن يختزنونه، ووجوب انحصاره في القوات الحكومية، والتركيز على التدريب العسكري الفعال[63].

تكلم النائب محمد امين الحافظ في الجلسة نفسها واشار الى تردي الاوضاع العامة في لبنان، لاسيما الاقتصادية منها، وعدم توزيع العائدات بعدالة بين اللبنانيين، وطالب بتضييق الفوارق في التطور والنمو بين مختلف الفئات اللبنانية، واثنى على الحكومة بفرضها الضرائب، كونه يسهم في اعادة هيكلية الضرائب على الطبقات الفقيرة، هذه هي الأعمال تسهم في الازدهار، والقضاء على الاحتكار[64]، اما النائب معروف سعد، فقد عاب على الحكومة عدم تجانسها وتوافقها، وطالب بإيلاء قضية معهد الحقوق العربي في بيروت اهتماما خاصا من قبل الحكومة، وان تعمل على ما وعدت بتحقيقه من مشاريع اجتماعية وصحية وعمرانية في وقتها المحدد[65].

رد رئيس الوزراء رشيد كرامي على النواب جميعا بانه كان من السباقين في المعارضة، وافتخر بقيادتها لمدة طويلة، واشار الى ان التشكيلة الحكومية كانت بالاستشارة والتعاون مع النواب، وان الاختلافات بين الوزراء ليس بالضورة يعد انتكاسة او نقصا في الحكومة، وهو بين المؤيد او المعارض، كما انه "ليس لي أية مؤاخذة على نائب أو كتلة من أجل موقفهم من الثقة بالحكومة. فنحن، إيماناً منا بهذا النظام البرلماني، نعتقد بضرورة وجود المعارضة، لأننا كذلك، نريد أن نفيد من المعارضة، لنهتدي على ضوء انتقادها الصحيح والنزيه إلى الطريق الصحيح في سبيل خدمة المصلحة العامة التي نلتقي على صعيدها جميعاً... فنرجو أن نتوفق في القريب إلى ما يرضيكم، ونحن سنظل كما عهدتمونا العاملين في سبيل خدمة المصلحة العامة، وفي سبيل العمل من أجل ازدهار هذا البلد ورفاه أبنائه لذلك نطلب منكم منحنا الثقة شاكرينكم جميعاً على ما تفعلون"[66]، وفي ختام المناقشة منح النواب الثقة وهم: قبلان قبلان، ومحمد خضر فتفت، ومحمد حمزة، كاظم القادري، ومحمد امين الحافظ، ومصطفى الرفاعي، وكاظم الصلح، وعثمان الدنا، ورشيد كرامي، وهاشم الحسيني ورفيق نجا، وامتنع عدنان الحكيم، عن التصويت اثناء حضور الجلسة[67]. ولم يكن هذا الموقف الوحيد للنواب السُّنة تجاه الحكومات المتعاقبة وبياناتها الوزارية، بل قاموا ايضا بمناقشات مطولة حيال السياسة الخارجية اللبنانية.

ثانيا: موقف النواب السُّنة من السياسة الخارجية اللبنانية 1957-1964

عبّر النواب السُّنة في بيان مواقفهم تجاه السياسة الخارجية داخل البرلمان للحكومات المتعاقبة المشكّلة خلال المدة1957-1964، فلم يكن موقف النواب موقفا موحدا تجاه تلك السياسة، بل اختلفوا فيما بينهم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها، وكانت اولى المداخلات للنواب السُّنة في التاسع والعشرين من اب عام1957، عند تشكيل حكومة سامي الصلح السابعة[68]، للنائب نديم الجسر، الذي شدد على عروبة لبنان ومركز لبنان من الشرق الاوسط، ومركزه من البلاد العربية، وقربه لـ(اسرائيل)، وبالنسبة الى مساحته الصغيرة وعدد سكانه، وبالنسبة الى امكانياته الاقتصادية والعسكرية، ومعالجة قضايا لبنان الخارجية على ضوء تشابك المصير، وبما لايتيح للغرب التغلغل في البلاد العربية، وقد وظهر ميل بعض اللبنانيين الى الغرب، حتى اصبح اقل تعاون مع الغرب يعني الخيانة لمصلحة العرب والمسلمين، ثم تمكن الاستعمار من احداث فجوة مؤقتة في الجبهة العربية فوقع الخلاف بين الدول العربية نفسها، واصبح لبنان في وضع دقيق جدا يتأرجح بين التيارات السياسية، ويحار ويتردد بين اخوته الدول العربية، ومن هنا بدا الخلاف السافر على السياسة الخارجية، فلبنان لا يجوز له ان يسير في ركب الغرب ولا في ركب الشرق، ولا يجوز ان يصادق بعض الدول العربية على حساب معادات بعضها الاخر، فتمسك بسياسة الحياد

الايجابي، وبهذه السياسة يسعد لبنان ويدوم ويتسامى ويؤدي رسالته[69]، تابع النائب فوزي الحص فقد طالب بان تولي وزارة الخارجية اهتماما كبيرا بالعلاقات الخارجية للبنان، تعاد لبنان من خلاله الى موضع الثقة بين الدول العربية جميعا، لأنه بحكم واقعه التاريخي والجغرافي والاقتصادي يجب ان يكون عاملا فاعلا في المجموعة العربية التي لا تستطيع المسير بدونه ولا يستطيع هو السير بدونها، اما النائب معروف سعد فقد وجه انتقادات لاذعة للحكومة بتزييف علاقاتها العربية، واكد ذلك من خطابات المسؤولين جميعا في كل المناسبات والتصريحات الصحفية، باتخاذ لبنان مركزا للتآمر وادارة للتخريب السياسي في البلاد العربية، فموقف لبنان الرسمي تجاه الدول العربية ظهرت في فسح المجال امام المتآمرين على قلب النظام الدستوري القائم في سورية، وتركهم يدرسون الخطط ويشترون الضمائر ويدربون عملائهم على استعمال السلاح في ارض لبنان، وقيام الحكومة بالتشويش على اذاعتي مصر وسورية كما انها اخذت تشوش على الاذاعة الاسرائيلية التي ساوت بينها وبين مصر وسورية، وعلى لبنان اعادة علاقاته مع سورية ومصر، وعدم ترديد الاتهامات الى سورية بإيوائها السوفيت، وانها خطر للتوسع الشيوعي في المنطقة العربية، وان تتوقف عن دعم النشاط المعادي لهذين القطرين، واضاف بان الانضمام لمبدأ ايزنهاور، وتوقيع اتفاقيات المساعدات الاميركية، لا ينسجم مع توجهات البلاد العربية، هذه السياسة التي سارت عليها الحكومة تتلخص في القضاء على الميثاق الوطني[70].

طالب النائب تقي الدين الصلح بضرورة اعادة العلاقات مع مصر سورية، معللا ذلك بخطورة شأن المصالح القومية والقرب المكاني بين هذه البلدان، وان كان تدهور هذه العلاقات تدهورا مؤسفا الا ان الحكومة تتهمهما بعدم تفهم المقتضيات اللبنانية حق التفهم، واننا نؤمن بان عودة تلك العلاقات هي مرغوبة، ويجب ان نكون على استعداد لإعطاء الاخرين مثل الذي نطلبه منهم من ضمانات واثباتات، وان نقدم مصلحة بلادنا العربية على ايّة مصلحة اجنبية، وحمّل النائب الحكومة مسؤولية تأزم العلاقات مع الدول العربية، واحترام الامم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية[71].

اعلن النائب رشيد كرامي معارضته للسياسة الخارجية من حيث الشكّل والجوهر اذ ان تلك السياسة تؤدي الى الانقسام الداخلي اللبناني، فضلا عن ذلك فان للعلاقات بين لبنان والدول العربية، تأثير كبير على وجود لبنان الخارجي وعلاقاته الدولية، وقد دافع رئيس الحكومة سامي الصلح عن سياسته الخارجية بانه لا يريد لبنان ممرا ولا مقرا للاستعمار، وعندما برز ميثاق بغداد حصلت خلافات في الدول العربية، فكان على لبنان ان تتخذ جانب الحياد في هذه الخلافات[72].

بدأ النائب جميل مكاوي كلمته في الجلسة المنعقدة في الخامس والعشرين من اذار1958، بتأكيد خطورة الاوضاع السياسية العربية، من قبيل اعلان الوحدة السورية المصرية، والاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن، واشار على ان لبنان يجب ان يتخذ مواقفه بمسؤولية كبيرة لوطننا لبنان من حيال هذه التغيرات التي تقع بالقرب من حدوده، قام لبنان بالدفاع عن مختلف القضايا العربية في طليعتها قضية فلسطين وتونس ومراكش، موقفا يشرفه من اجل حقوق الشعوب، وان تعلن لبنان وقفوها الى جانب هاتين الدولتين، واعاب على الحكومة ان ترسل وفودا للتهنئة من دون ان يكون وزير الخارجية فيها، وطالبه بالتنحي وعدم المشاركة في الحكومة، وتساءل النائب قائلاً: "وتسمح يا سيدي الرئيس ان تقول لنا ما هي البلاد العربية التي زرتها غير البحرين طبعا ـ انت او وزير خارجيتك في سبيل تحقيق ما وعدت به وما هي الجهود التي بذلت في سبيل تحسين هذه العلاقات؟ واين هو مشروعك الذي تقدمت به من الجامعة لتحسين اجهزتها؟ اكثر انطباقا على الواقع العربي واوفر حظا لتأمين اكثر انطباقا على الواقع العربي واوفر خطأ لتأمين التفاهم والتعاون في المستقبل بين العرب بل اين هي الجامعة الان في الاوضاع العربية الجديدة؟"[73]، وقد رد رئيس الحكومة على تساؤلات النائب جميل مكاوي، الذي اتهمه في التماهل وعدم

قيامه بواجباته اثناء توليه وزارة الخارجية وكالة، بل واتهمه ايضا بتخريب العلاقات مع الجزائر وحكومتها المؤقتة بعد ان سافر اليها باسم الحكومة اللبنانية، موجها كلامه اليه : "كان عليك انت ان تقوم بها... يتهمنا باننا لم نقم بواجبنا نحو الدول العربية. كان عليه، قبل ان يرسل هذا الاتهام، ان يراجع ملفات وزارة الخارجية، ليرى بأم عينه ان لبنان قام بواجبه نحو الدول العربية منذ ان نال استقلاله، ان السيد مكاوي يذكر ما قام به هذا العاجز من خدمات لقضايا العرب وللقضية الفلسطينية. واذا كان حضرته لا يعرف ذلك فكثيرون غيره يعرفون"[74]، وتابع الكلام بعده النائب فوزي الحص فركز في كلمته على طموحاته التي كان يرغب ان تقوم بها الحكومة تجاه القضايا العربية، واعادة العلاقات مع سورية ومصر بشكّل يظهر قوة لبنان، وحمّل وزير الخارجية شارل مالك مسؤولية تأزم علاقات لبنان مع البلدان العربية، وطالب بتنحيته عن وزارة الخارجية، واشار قائلاً: "وجود الدكتور شارل مالك... ويجعل العمل الخارجي اللبناني في الحقل العربي في حكم الفاشل سلفا... قد يكون الدكتور شارل مالك مفخرة لبنانية، بل هو مفخرة عالمية، ولكنه مع الاسف فشل في تفهم مقتضيات وحقائق الامور في هذا البلد، واساء في طريقة الاخراج التي لا يريد ان يتعرف الى اهميتها حتى الى ما يدعو اليه من ارتباط وتعاون مع الغرب، وكأن للغرب مصالح في لبنان تستهدفها الاخطار وكأنه ينتصب مدافعا عنها"، فقاطعه رئيس الوزراء واتهمه بان كلامه هذا كان بعد رفضه منحه وزارة الداخلية، فأجابه فوزي الحص بانه كلام غير صحيح ويرفض شخصنة الامور[75]، اما النائب تقي الدين الصلح رفض البيان الوزاري، واكد بان حكومة لبنان لم تتعاطى مع الاحداث العربية بإيجابيه كبيرة، لاسيما بعد قيام جمهورية الوحدة، وهذا الحدث الذي بدل وجه المشرق العربي، وغيّر ميزان القوى فيها، الا ان تعاملت معه بالحياد، الذي عبرت عنه الحكومة بعبارة عدم الانحياز، وحمّل الحكومة نتائج سياسة عدم التفاهم مع القاهرة او مع دمشق وهو ما أثر على لبنان بشكّل واضح، اذ كان من نتائج سياسة الارتباط التي سلكتها حكومة سامي الصلح وشارل مالك، سياسة وموالاة حلف بغداد[76]، مشروع ايزنهاور[77] وهما عاملان من عوامل التفرقة وعنصرا باعثا له ومشجعا عليه، كما اوضح بان اللبنانيين يرون في الوحدة العربية تحقيقا للحلم القومي، وممّا جاء في نهاية كلمته: "ان الذين تخلوا مختارين صادقين مخلصين عن الاشتراك اشتراكا مباشرا في بناء الكيان العربي الاكبر لا يمكن ان يتخلوا او يرضوا بالتخلي عن الاشتراك في بناء ذلك الكيان اشتراكا غير مباشر، ان حكاما لم يعرفوا طريق دمشق في الوقت الذي دلهم عليها نصف مليون لبناني ذهبوا اليها، ان هؤلاء الحكام ليسوا في موضع يمكنهم من رسم سياسة البلاد"[78].

بدأ النائب انور الخطيب كلمته بان المشرق العربي لن يستقر الا ان تستقيم الامور بين بيروت ودمشق، وان يتعاونا في كل شيء، وذكر بان المنطقة العربية قد انشطرت الى نصفين منذ اعلان حلف بغداد، وبدأت حالة التأزم، وتوترت بسببه العلاقات بين الدول العربية، لكن الحكومة اللبنانية اتجهت الى تركيا واعلنت علاقات الود معها وهي من هددت الاراضي السورية بجيوشها، وسلخت ظلما وعدوانا، لواء الاسكندرونة، ومنعت دخول النواب السوريين للأراضي اللبنانية للمشاركة معنا في يوم الاستقلال، وهذا لا يؤدي الى تحسين العلاقات كما ادعت الحكومة في بيانها وليس ذلك فحسب، بل ان لبنان اوت مرتضى المراغي الذي قام بحركة انقلابية فاشلة في سورية وسمحت له بان يعقد مؤتمرا صحفيا في بيروت[79]، كما عرج النائب انور الخطيب الى مبدأ ايزنهاور واتهم وزير الخارجية بانه وافق عليه قبل تصديقه في الكونغرس، فرفض الوزير ذلك واجاب بانه لم يتخذ اي موقف من مشروع ايزنهاور قبل تصديقه من الكونغرس، والمشروع صدق في التاسع من اذار1957 والبيان اللبناني الامريكي وقع في السادس عشر منه، فادحض النائب موقف الوزير وقرأ موافقة الحكومة على المشروع في الرابع والعشرين من كانون الثاني1957[80]، فرد رئيس الحكومة على انور الخطيب، بانه طلب من وزير

الخارجية شارل مالك ان يتخذ المواقف المذكورة، بسبب حنكته، وانه قام بخدمة لبنان وخدمة القضية الفلسطينية، وخدم جميع القضايا التي طلبنا اليه الدفاع عنها، فدافع عنها بكل نزاهة واخلاص، اما بخصوص حلف بغداد فأجاب رئيس الوزراء بان لبنان لن تدخل في الحلف، واكد بان موقفه من الاحداث بين سورية وتركيا قد جاءت بناء على الطلب من دمشق، ودفعاً للشر عنها وعن لبنان، وتحدث عن قضية مرتضى المراغي بان وزارة الداخلية طلبت منه الخروج من لبنان[81].

ناقش النائب معروف سعد البيان الوزاري في المجال الخارجي، واكد بان الحكومة تتخذ سياسة استقلالية حيادية، الا انها في الواقع تنتهج موقفا مغايرا، من قبيل اجتماع المسؤولين بالسفراء الاجانب كلما حصلت تطورات في البلاد العربية، والسماح للأساطيل الاجنبية بالدخول الى بيروت، واستقبال المتآمرين على البلدان العربية، وتصريح بعض المسؤولين بان لبنان لن يعترف بالجمهورية المتحدة الا بعد الحادي والعشرين من شباط1958، وهو ما جعل لبنان تفقد ثقة العرب، بعد ان انحاز الى الغرب[82].

وجه النائب هاشم الحسيني انتقاده الى الحكومة من خلال بيانها الذي وصفه بالطويل والمحمل بالعواطف العربية فأرادت ان تدلل أعمالها في الحقل العربي عن اخلاصها للقضية العربية والاخوة العربية، الا ان علاقاتها مع مصر وسورية، اظهرت عكس ذلك تماما، واصبح لبنان مأوى لكل من يود القيام بانقلاب او مؤامرة ضد سورية، وتريث الحكومة من الوحدة، كما رفض ارتباط لبنان بمشروع ايزنهاور كونه يفرض على لبنان عداوة الدول الشيوعية ويجعل منها طرفا في النزاع بين دولتين كبيرتين وهذا عكس الحياد الايجابي الذي تدعيه الحكومة، والسير خلف السياسة الاميركية، وضد مصلحة الدول العربية، لذا فان حياد الحكومة في سياستها ليس صحيحا[83]، وتابعه النائب رشيد كرامي الذي بدأ كلمته بسؤال وجهه الى الحكومة عن مهمة رئيس مجلس النواب عادل عسيران وذهابه الى القاهرة وما تمخض عن تلك الزيارة، فاجاب وزير الخارجية، ان ما نشر في الجرائد هو غير صحيح وان عسيران ذهب الى القاهرة لمسائل تمس وحدة الصف العربي[84].

تكلم النائب معروف سعد عن السياسة الخارجية في الجلسة المنعقدة في الثامن عشر من اب1960، واوضح ان اللبنانيين نظروا إلى قضايا التحرر والاستقلال التي خاضتها الشعوب العربية في الجزائر وعدن والمحميات إلى انها معركة من معاركهم، ويتطلعون الى تحرير أرض فلسطين العربية، ويطلبون من الحكومة أن تكون حذرة دوماً من المؤامرات الإسرائيلية التي تهدد كيان لبنان والبلاد العربية معا، وطالب الحكومة بنصرة قضايا التحرر في كل مكان، لاسيما قضايا إفريقيا ضد الاستعمار، وتأييد تلك القضايا على الصعيد السياسي، وأن تأخذ المبادرة في تقديم المعونة الاقتصادية والفنية إلى هذه الشعوب وفتح المجال واسعاً للكفاءات اللبنانية للسفر الى تلك البلدان، وتابعه النائب محمد أمين الحافظ الذي شكك بقدرة وامكانيات الحكومة في تنفيذ سياستها الدولية باتقان كبير، وقلل من امكانياتها في حل مشاكلها مع البلدان المجاورة[85].

طالب النائب محمد حمزة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثلاثين من ايار 1961، الحكومة اللبنانية بان تتخذ موقفا حازما ازاء إيران بعد اعترافها بالدولة الإسرائيلية، انسجاماً مع أبسط قواعد الدفاع المشروع عن النفس، لأن كل اعتراف بإسرائيل إنما هو اعتداء على حقوق عرب فلسطين، وتنفيذ قرارات وقد اتخذ قرار بهذا المؤتمر الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في لبنان بين العاشر والرابع عشر من اب عام1961[86]، وتابعه النائب عدنان الحكيم الذي رفض ادعاءات الوزير جنبلاط بأن تشكيل الحكومة،

قد جاء نتيجة للصراعات العنيفة بين التيارات الأجنبية، وأن مداخلات حصلت من جانب البريطانيين لعرقلة تشكيل الحكومة، وطالب بأن يعلن "بوضوح عن تلك التدخلات البريطانية ومن تعاون معهم في لبنان، ومن الذين رشحتهم السفارة البريطانية للدخول في هذه الوزارة"، ووجه سؤاله اليه، "لماذا قبل بأن يكون وزيراً في وزارة منحازة إلى الغرب، تدخلت في تشكيلها السفارات الأجنبية؟، وهو الذي طالما ردد بأنه يؤيد مبدأ الحياد الإيجابي"، ودعا الحكومة بان تعمل في جو من الصداقة والود مع الدول العربية، ومع الدول الأجنبية، وتكون سياستها لا شرقية ولا غربية، اي لا فرنسية ولا بريطانية ولا أميركية ولا سوفيتية[87]. اما النائب رشيد كرامي فاظهر شديد امتعاضه من التدخلات الاجنبية في التشكيلة الحكومية، معللا ذلك بانها ستكون لها مردودات سلبية، واعلن وقوفه الى جانب الحكومة في حال اعلانها عن تلك المسوغات، "لأننا نحن معكم في القضاء على الأجنبي في جميع مظاهره وأشكاله. ولا أظن أن أحداً في هذا المجلس إلا ويؤيد موقفكم عندما يتعدى نطاق العمل نطاق الكلام. وأما ما دام هذا القول لا يزال إلى الآن بعيداً عن محمل الجد فإننا نستغرب أن يصدر وأن لا تحركوا ساكناً بصدده... إلى وجود مؤامرات خطيرة ترمي إلى سلب جزء من لبنان وإعطائه إلى إسرائيل"، وقد رفضت الحكومة هذه ما جاء على لسان رشيد كرامي ونفت نفيا قاطعاً ما يتم تداوله[88].

ابدى النائب عدنان الحكيم رأيه في السياسة العربية في دراسته للبنان الوزاري، اذ دافع عن لبنان في دفاعها عن قضايا العرب، وتحديدا قضيتي الجزائر وفلسطين، وإيمانه بأن جامعة الدول العربية هي الاداة التي تجمع العرب، وطالب الحكومة بأن تعلن عن تدابيرها تجاه الجزائر بالاتفاق مع الدول العربية ودول التضامن الآسيوي الإفريقي، ودعاها الى أن تطالب بتطبيق العقوبات الاقتصادية والسياسية على فرنسا، أو بطردها من صفوف هيأة الأمم المتحدة، لما ترتكبه من مجازر وحشية، وأما بخصوص القضية الفلسطينية والدفاع عنها، استهجن الموقف الحكومي تجاه هذه القضية طالما أنها لم تأخذ بعين الجد والحزم احكام الحصار العربي على إسرائيل، وعرقلة أعمال مكتب مقاطعة إسرائيل بشتى الأساليب المادية والمعنوية، وهو ما يحدث ثغرة كبيرة وخطرة في الحصار العربي على إسرائيل، كما وان الحكومة في بيانها لم تشر من قريب او بعيد الى قضية الجنوب العربي اليمني[89]، اما النائب كاظم الصلح، فدعا الحكومة الى الدفاع عن نفسها عند الاعتداءات الاسرائيلية عليها، وقبول المساعدات الدولية أو رفضها، مشروطة وغير مشروطة، مع تأييد فعال للحياة الديموقراطية والبرلمانية في المؤسسات الرسمية، والحفاظ على لبنان ومياهه من خلال تحويل نهر الأردن، فضلا عن الحد من تنافذ الدول الأجنبية في البلاد، واعادة العلاقات السورية، ومن خلالها العلاقات اللبنانية العربية، واتخاذ موقف واضح من القضية الفلسطينية[90]، وتابعه النائب محمد امين الحافظ الذي نوه بالتغييرات التي طرأت على خارطة الشرق الأوسط، ورفض تصريحات بعض النواب الذين يتشفون بمصير الوحدة العربية وما الت اليه الاحداث بين مصر وسورية، واظهر رغبة السوريين بإعادة العلاقات الطيبة مع الجانب اللبناني[91]، في حين اشار النائب معروف سعد الى العلاقات مع سورية، وحث الحكومة على اقامة امتن العلاقات بين الطرفين، وان لا تكون بيروت مركزاً للتآمر على سورية من جديد كما كانت قبل عام1958، عبر ارسال الاسلحة والمتفجرات اليها لزيادة الانقسامات الداخلية، وطالب الحكومة بحفظ الحدود لان هذه الامور تؤثر على سمعة لبنان، ورفض الاشاعات التي تروج لها، وان تحاسب الصحف التي تنشر مثل هكذا مقالات لا صحة لها[92]، وقد رد رئيس الحكومة رشيد كرامي على النواب لاسيما موضوع العلاقات مع سورية، فالبيان واضح وصريح، والخلاف انما يتعلق بناحية شكّلية، لأن الاعتراف الرسمي سيتم بارسال وفد وزاري لتقديم التهنئة أو القيام بإبلاغ الاعتراف، وهو نفسه تكرر مع القاهرة، وان لبنان "كان وسيظل الجار الأمين الذي يعمل في سبيل خير كل بلد عربي ولخير أحسن العلاقات والصلات فيما بينه وبينهم"،

فالحكومة تؤيد الجامعة العربية وتلتزم بميثاقها، لجمع الصف العربي وتوحيد جهوده في سبيل حل القضايا العربية[93]. وجدت النواب السُّنة في لبنان من خلال مواقفهم استحقاقات اخرى تمكنهم من تلبية حاجات ابناء طائفتهم، ومنها الدخول في التشكيلات الحكومية اللبنانية حتى عام1964.

ثالثا: التشكيلات الحكومية اللبنانية والتمثيل السّني فيها 1957-1964

ان طبيعة التشكيلات الحكومية اللبنانية تعتمد في الاساس على التمثيل الطائفي، الذي اقره الدستور[94]، والذي اكد على تمثيل الطوائف اللبنانية في مختلف المؤسسات السياسية والحكومية والنيابية وحسب النسبة للطوائف[95]، ثم جاء الميثاق الوطني عام1943 وكرس ما جاء في هذه المادة الدستورية ولم يكن ذلك فحسب، بل اشار الى التوزيعات الطائفية بصراحة تامة[96].

مثّلت الطائفة السّنية في لبنان عند تشكيلة الحكومة الوزارية للمدة من الثامن عشر من اب 1957 لغاية الرابع عشر من اذار1958، بشخصيتي: الاولى سامي الصلح الذي ترأس الحكومة وسميت بحكومة سامي الصلح السابعة، فضلا عن توليه وزارتي العدل والداخلية[97]، والشخصية الاخرى جميل مكاوي الذي اصبح وزيرا للمالية، ولكنه استقال منها في الثاني من شباط1958[98]، وعند تشكيل حكومة سامي الصلح الثامنة للمدة من الرابع عشر من اذار1958 حصل فيها السُّنة على منصبي رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية، كما حصل زميله بشير العثمان على وزارة البريد والبرق والهاتف، ولكنه استقال منها في الثالث والعشرين من ايار[99]، فجاء بعده لتمثيل السُّنة في لبنان حكومة رشيد كرامي الثانية، اذ الف وزارته في الرابع والعشرين من ايلول1958، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، وتولى وزارتي الداخلية والدفاع الوطني اضافة لمنصب رئاسة الحكومة[100]، وكان معه ممثلا عن السُّنة ايضا رفيق نجا، الذي استوزر وزارة المالية[101]، وبعد استقالة الحكومة، تولى تشكيلها رشيد كرامي للمرة الثالثة، من الرابع عشر من تشرين الاول1958، واصبح ممثلا عن السُّنة متوليا رئاسة الحكومة فضلا عن وزارات المالية والاقتصاد والدفاع الوطني والانباء، كما اصبح حسين العويني[102] وزيرا للخارجية والمغتربين والعدلية والتصميم العام[103].

وفي الرابع عشر من ايار1960 لغاية الاول من اب من العام نفسه، تشكّلت حكومة احمد الداعوق[104] الثانية، ومثّل السُّنة فيها بعد اخذه منصب رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني، وكان معه في الحكومة امين بيهم[105] الذي تولى وزارتي المالية والعمل والشؤون الاجتماعية[106]، وجاءت بعدها حكومة صائب سلام الثالثة، والتي ازدادت فيها نسبة التمثيل السّني الى اربعة اشخاص وهم صائب سلام الذي اصبح رئيسا للحكومة ووزيرا للداخلية، وسليمان العلي الذي تبوأ وزارتي الاقتصاد الوطني والسياحة، وكذلك عبد الله المشنوق وتولى وزارة شؤون البلدية والارياف، فضلا عن عثمان الدنا الذي استوزر وزارتي الاشغال العامة والنقل[107].

عاد التمثيل السّني الى سابق عهده في الحكومة التي شكّلها صائب سلام للمرة الرابعة في العشرين من ايار1961، اذ تكونت من ثمانية اشخاص كان من بينهم صائب سلام رئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطني، الى جانب عبد الله المشنوق الذي كان وزيرا للداخلية والارشاد والانباء[108].

ازداد التمثيل السّني مرة اخرى من الحادي والثلاثين من تشرين الاول1961، عند تشكيل حكومة رشيد كرامي الرابعة والمؤلفة من اربعة عشر شخصا كان للسّنة فيها ثلاثة مقاعد الاول لرشيد كرامي الذي اصبح رئيسا للوزراء فضلا عن وزارة المالية، ورفيق نجا وزير الاقتصاد الوطني، علاوة على عثمان الدنا الذي اصبح وزيرا للتصميم العام[109]، ثم جاءت حكومة حسين العويني الثانية التي تشكّلت في العشرين من شباط 1964، اذ كان هو ممثّلا عن الطائفة السّنية وتولى رئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني، وكان معه ايضا امين بيهم تبوأ وزارة المالية[110]. وهكذا فقد كان للطائفة السّنية

امتيازات واستحقاقات جعلتها ان تلعب دورا بارزا في الحياة السياسية اللبنانية، واهمها انتفاضة عام1958.

رابعا: انتفاضة عام 1958 في لبنان ودور الطائفة السّنية فيها

شهدت لبنان في بداية شهر ايار عام1958 انتفاضة ضد الرئيس كميل شمعون دعمتها الطائفة السّنية، وكانت من جملة اسبابها انتشار الفساد في المؤسسات اللبنانية، والتمييز الطائفي الذي انتهجه الرئيس اللبناني، فضلا عن رغبته بتعديل الدستور لإعادة انتخابه مرة اخرى[111]، ومحاولته القضاء على زعماء الطوائف الاخرى وزجهم في السجون[112]، وافتضاح عمليات التزوير في الانتخابات النيابية لعام 1957 فكانت السبب لإعلان الانتفاضة من قبل المعارضين[113]،علاوة على تحيزه للغرب بصورة علنية، كقبوله حلف بغداد عام1955، ومعاداته للأنظمة العربية كالنظام المصري وما جرى ضده في العدوان الثلاثي1956، وموافقته على مبدأ ايزنهاور، وتريثه في الاعتراف بالوحدة المصرية السورية عام 1958[114]، وفي الثامن من أيار1958 اغتيل الصحفي نسيب المتني[115]، وقد توجهت اصابع الاتهام الى الحكومة بعملية الاغتيال[116].

سارع السياسيون السُّنة الى الانضمام لجبهة المعارضة التي عرفت باسم جبهة الاتحاد الوطني، وعقدوا في الثامن من ايار، اجتماعا حضره كل من: حسين العويني، وعبد الله اليافي، وصائب سلام، اعلنوا فيه استخدام القوة واللجوء الى الكفاح المسلح في بيروت وطرابلس، واذاعت الجبهة بيانا عاما حملت فيه الحكومة مسؤولية اغتيال نسيب المتني، كما دعا رشيد كرامي ومحمد حمزة في اليوم نفسه الى الاضراب العام في طرابلس واستنكرا عملية الاغتيال[117].

عبّر السياسيون السُّنة عن امتعاضهم الشديد من الاغتيال، ومنهم تقي الدين الصلح الذي وصف الصحفي المغدور بـالمجاهد والمناضل في سبيل لبنان، ودعا الحكومة بان تتحمل مسؤوليتها وتكشف الجناة بالسرعة الممكنة للحفاظ على وحدة لبنان، وحمّل انور الخطيب الحكومة بصورة مباشرة مقتل نسيب المتني، كونها اسهمت في انتشار السلاح دون تراخيص، وطالبها بتكثيف تحقيقاتها للوصول الى الجناة، ولم يختلف نديم الجسر، عن سابقيه، لكنه لم يتهم الحكومة بمقتله[118].

خرجت التظاهرات المطالبة بمعرفة الجناة، في التاسع من أيار1958 في بيروت وطرابلس، فحدثت مصادمات مع والقوات الامنية، وسقط العديد من القتلى والجرحى، وتوجه المتظاهرون في طرابلس الى مكتب الاستعلامات الاميركي واحرقوه، فتصادموا مع القوات الامنية فجرح اكثر من اربعين شخصا[119]، حاولت الحكومة تهدئة الاوضاع عن طريق قيام رئيس الوزراء سامي الصلح بإذاعته بياناً في اليوم نفسه رفض فيه اتهامات المعارضة للحكومة بعملية الاغتيال، واطلعهم على مجرى التحقيقات لمعرفة الجناة، واكد بأن العدالة ستأخذ مجراها بإشراف الجهات القضائية المسؤولة[120]، وفي اليوم التالي اعلن صائب سلام للمتظاهرين في طرابلس اتهامه لكميل شمعون بعملية الاغتيال، وحث المتظاهرين على الانتقام[121]، فتصادموا مع القوات الأَمنية، فقتل عشر اشخاص واصيب ستون اخرون، وفي اليوم التالي اعلن المتظاهرون تشكيلهم قوات خاصة سميت بقوات المقاومة الشعبية، لحماية المتظاهرين، فارتفعت حصيلة القتلى الى ثلاثة عشر قتيلا ومائة وعشرة جريحاً[122]، وقسمت طرابلس الى عدة مناطق شعبية ولكل منها قيادة خاصة، وانشئ فيها العديد من المراكز الطبية لمعالجة الجرحى، واما من الجانب العسكري فقد قسمت طرابلس الى قطاعين عسكريين المدينة القديمة سيطرت عليها المقاومة الشعبية تحت قيادة رشيد كرامي، فقصفتها الحكومة بالدبابات استشهد وجرح جراء ذلك اكثر من مائة وستة وثمانين شخصا[123].

ساءت الاوضاع كثيرا في بيروت في التاسع من ايار1958، بعد ان التقى وفد من السياسيين السُّنة بزعامة صائب سلام وعبد الله اليافي، بزوجة الصحفي نسيب المتني، التي طالبتهم برفع السلاح ضد

الحكومة[124]، فأعلن الاضراب العام فيها في اليوم نفسه، وانطلقت تظاهراتها في اليوم التالي، بزعامة حسين العويني، وعبد الله اليافي، وصائب سلام[125]، وسيطروا على مداخل المدينة الرئيسة، وحصلت في الثاني عشر من ايار، اشتباكات مع القوات الامنية راح ضحيتها ستة اشخاص، وانقسمت بيروت بين المؤيدين لكميل شمعون وبين معارضيه لاسيما في المناطق التي يتحكم بها صائب سلام وعدنان الحكيم ومعين محمود، الذين زودوا أبناء الطائفة السّنية الموالين لهم بما يحتاجوه من اسلحة ومؤن، الى ان قاموا بتأسيس مصنع صغير للبنادق والذخيرة لسد حاجياتهم منه، واقتصرت اعمال العنف في هذه المدة على تبادل متفرق لإطلاق النار والقاء بعض القنابل اليدوية، وحدث انفجاران راح ضحيتهما اكثر من ثمانية وعشرين شخصا[126]. تضامنت جميع المناطق اللبنانية، مع الاحداث التي حصلت في بيروت وطرابلس، فاعلن الاضراب العام في الثاني عشر من أيار1958[127]، صعدت الحكومة من مواجهتها للمعارضة اذ أطلقت حكومة سامي الصلح في السادس عشر من أيار1958، على زعماء المعارضة لقب "العصاة، المتمردين، العملاء"[128]. وشددت في أوامرها بإلقاء القبض على زعماء المعارضة جميعاً بحجة قلب نظام الحكم في لبنان[129].

طلب الرئيس اللبناني في السابع والعشرين من الشهر نفسه تهدئة الأوضاع في لبنان، وعدوله عن تعديل الدستور اوتجديد رئاسته لولاية ثانية، ووافق على اقالة حكومة سامي الصلح، لكن قوى المعارضة أصرت على استقالته هودون سواه، اذ رد صائب سلام قائلاً: "إنَّ لبنان أصبح يعيش حالة شاملة من الاضراب ولا يمكن لأحد أن يتوقع ما ستسفر عنه الاضرابات القائمة في لبنان"[130].

وصلت الثورة ذروتها في الخامس من تموز1958 عندها أقدم رئيس الجمهورية كميل شمعون على الطلب من الولايات المتحدة الاميركية إنزال قواتها العسكرية في لبنان، وقد لبت الولايات المتحدة الطلب اللبناني، وحركت الاسطول السادس الاميركي إلى سواحل بيروت ثم أنزلت قواتها بحجة حماية الرعاياها[131]، فرفض السُّنة اللبنانيون عملية الانزال، وفي السادس عشر من الشهر نفسه، عقد رئيس المجلس النيابي عادل عسيران، اجتماعاً مع بعض النواب، استنكر خلاله عملية الإنزال، وأكد بأن رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة لم يبلغاه بنزول القوات الاميركية، وبأن الرئاستين قد طلبتا إنزال القوات الاميركية في لبنان من دون علمه. وفي نهاية الاجتماع قرر إرسال احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الاميركية[132]، وفي الثلاثين من تموز1958 انتهت الثورة بعد ان تم الاتفاق فيه بين أقطاب المعارضة السّنية الممثلة بصائب سلام وعبد الله اليافي ورشيد كرامي مع بقية السياسيين اللبنانيين الآخرين، الموافقة على انتخاب فؤاد شهاب رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية، بدلاً من التجديد للرئيس كميل شمعون، وقرروا إنهاء العمليات العسكرية في المناطق اللبنانية كافة والعودة إلى الهدوء والسكينة والاستقرار[133]. وبعد ذلك طالب سياسيو الطائفة السّنية من رئيس الجمهورية الجديد فؤاد شهاب، بتقديم طلب للحكومة الاميركية، بسحب قواتها من لبنان[134]، فسارع الى توجيه بيان في الرابع من الشهر نفسه، اكد فيه حرصه الشديد على تحقيق المطالب الوطنية بجلاء القوات الاميركية عن لبنان واعلن تمسكه بجميع المواثيق الدولية والمحلية لاسيما الميثاق الوطني لعام1943[135]. ومع انتخاب الرئيس فؤاد شهاب وتكليفه رشيد كرامي بتأليف الحكومة الجديدة انتهت بذلك الازمة اللبنانية لعام 1958 وبدأت ازمة جديدة خاض فيها السُّنة في لبنان مواقف اخرى لاسيما بعد ان حصل انقلاب عام1961 ضد العهد الجديد.

خامسا: النشاط السّني في المحاولة الانقلابية عام1961 في لبنان

اخذ الحزب السوري القومي الاجتماعي[136] بفكرة تغيير الحكم في لبنان لغرض تخليصه من النظام الطائفي، ممّا اوجد تصادما مباشرا مع الاجهزة الامنية عبر سنوات طويلة، استغلت قيادات الحزب القومي احداث ايار عام1958 فقامت بالتعاون مع المعارضة اللبنانية بشكّل كبير جدا، وحاول الحزب

تشكيل قوة عسكرية رديفة للجيش مكونة من ثمانية الاف مقاتل تحت قيادة الرئيس فؤاد شهاب، الا ان الاخير تنصل عن هذه الفكرة واخذ يعمل ضدها عندما قرب اليه عناصر حزب الكتائب[137] وعناصر الحزب الشيوعي، فتولدت القناعة لدى الحزب القومي بمعاداة الرئيس لهم[138]، الى جانب اتهام الحزب للحكومة اللبنانية بمحاولة اغتيال زعيمه عبد الله سعادة عام1960، وتزامن ذلك مع حملة الاعتقالات الواسعة التي قامت بها الحكومة اللبنانية لعناصر الحزب داخل لبنان، والتضييق على انصار الحزب اثناء الانتخابات البرلمانية واخراج اعضاؤه عن طريق التزوير[139]، علاوة على ذلك سيطرة المكتب الثاني[140] على الاوضاع السياسية الداخلية في لبنان واحكام قبضته على زمام الامور واقامة علاقات وطيدة مع الجانبين المصري والسوري، وخشية قيادات الحزب القومي ان يتم القضاء عليهم بالتعاون مع الجميع، لذا اتجهت الانظار الى اسقاط حكم فؤاد شهاب في لبنان، كما ان تواجد عناصر متهيئة ومتضامنة مع الحزب داخل لبنان وتواصلها المباشر[141]. ان التدخلات الخارجية كانت لها ابعادا اخرى في المحاولة الانقلابية، لاسيما السفارة البريطانية في لبنان، والتي تمثلت باتصالات الحزب القومي، بالبريطانيين والاردنيين، واتصال كميل شمعون مع ضباط الاستخبارات البريطانية، وملك الاردن ومحاولته احياء مشروع الهلال الخصيب، اذ كانت الاموال تنقل من لندن الى عمّان ثم الى بيروت[142].

وفي الحادي والثلاثين من كانون الاول 1961، تحركت قوات الحزب السوري القومي الاجتماعي، للانقلاب على حكومة رشيد كرامي والرئيس فؤاد شهاب، وكان قادته الميدانيين الضابطان في الجيش اللبناني[143] هما النقيب فؤاد عوض، والمقدم شوقي خير الله، وكانت الخطة تقوم على احتلال السيطرة على وزارة الدفاع، واعتقال رئيس الجمهورية في الوقت نفسه، وأن القوة العسكرية تساندها قوات أردنية من الف ومئتان شخص[144] ، لكن اثناء عملية السيطرة على وزارة الدفاع تمكن احد الضباط من الاتصال بمكتب رئيس الأركان لقوات الحرس الجمهوري، ممّا أدى إلى تحرك قطعات من الجيش موالية للرئيس فؤاد شهاب لتطويق القصر الجمهوري وتحرير المحتجزين في مقر وزارة الدفاع وإعادة السيطرة عليه[145]، وتم اعتقال منفذي الانقلاب شوقي خير الله وفؤاد عوض وعلي الحاج، فيما هرب معظم افراد الحزب إلى الأردن، وأوقف الجيش في تلك القضية مائة واربعين عسكرياً شاركوا في الانقلاب[146].

شجب الاعضاء السُّنة في مجلس النواب اللبناني العملية الانقلابية، عند انعقاد الجلسة في الثاني من كانون الثاني1962، واظهروا رفضهم الشديد وتنديدهم وشجبهم، لأي محاولة تستهدف أمن لبنان وسلامتها، وطالبوا الحكومة اللبنانية بإنزال اشد العقوبات ضد مرتكبي الانقلاب، اذ افتتح الجلسة رئيس الحكومة رشيد كرامي، واستعرض تفاصيل العملية الانقلابية، وبيّن في كلمته تماسك الجيش اللبناني، ودعم الشعب لحكومته وجيشه، واسهموا في إحباط المؤامرة التي حيكت ضد لبنان وشعبه، واشار رئيس الحكومة الى ان عمليات البحث والتمشيط عن الانقلابيين، ومطاردتهم استقرت في صيدا وتحديدا في منطقة المتن، وهي معقلهم الاساس من أعضاء الحزب القومي، واوضح بان النتائج الخطيرة التي ترتبت على هذا العمل، الذي وصفه بالطائش، وغير المسؤول، اضر بأمن البلاد واستقرارها، وشدد على اتخاذ جميع التدابير لوضع حد لمثل هذه الأعمال، ومعاقبة العناصر المسيئة التي قامت بها، واعلن عن قيام حكومته بتشكيل لجنة تحقيقية لمعرفة ملابسات واسماء المتورطين في الانقلاب[147]، وابان بان حكومته لن تتردد في كل ما يطلب منها للحفاظ على سلامة لبنان وسيادته، وختم كلمته قائلاً:" إنما نستمد التأييد والثقة منكم، لكي نقوم بكل ما يمليه علينا الواجب حفاظاً على هذا البلد، ودفاعاً عن الشعب اللبناني، لكي يبقى لبنان ناعماً بهذا الاستقرار وبهذه الثقة التي بدونها لا يمكن لضمير لبناني واحد أن يقبل بما تبثه الأيدي الشريرة التي تريد أن تعبث بأمننا وبمصيرنا وبمستقبلنا. لذلك فإنني أكرر القول بأن الحكومة جادة في اتخاذ سائر الاجراءات على ما يترتب عليها من واجب وهي لن تتردد في كل ما يطلب منها محافظة على أمن هذا

البلد وسيادته"[148]، ومن جانب اخر، واستنكر النائب محمد أمين الحافظ في اثناء الجلسة، العملية الانقلابية الفاشلة، ووصفها بـالعمل الإجرامي، رافضا باسم الشعب اللبناني، كل نظام يفرض فرضاً وبالقوة، ثم عرج الى المؤسسة العسكرية اللبنانية، واعرب عن سعادته لقيام الجيش اللبناني في قمع هذه الفتنة، وبيّن بان الشعب اللبناني يستنكر العملية الانقلابية الفاشلة، مؤكداً رفضه أن يدخل لبنان في المشاريع الاستعمارية التي يحيكها المستعمرون للمنطقة، وطالب الحكومة ان تضرب بيد من حديد على المتآمرين، وكان ممّا جاء في حديثه ما يلي: "انني، كطرابلسي، أمين، مستعد أن أبذل كل قطرة من دمي في سبيل الدفاع عن كيان هذا البلد وعن امنه وعن حريته واستقلاله... انه أخطر ممّا سيتصوره البعض، إنه جدي جداً ولا يمكن أن نستخف به ولا يمكن أن نعتبره أمراً عارضاً أو مارقاً، ... وإني أطلب من الحكومة، وأضعها أمام مسؤولياتها أن تكون شديدة، وان تأخذ الأمور بعين الجدية، لأننا لا نريد أن نستمع إلى أقوال الذين يقولون بأنه أمر عرضي. لا سيدي، انه ليس أمراً عرضياً بل إنه حلقة في سلسلة المؤامرات التي تحاك على هذه المنطقة والتي تريد من لبنان أن يكون فرداً من أفراد أولئك المتآمرين مع الاستعمار"[149]، ولم يكن هذا الموقف الوحيد للنواب السُّنة ، بل تابعه في الكلام النائب هاشم الحسيني، الذي اشاد بالجيش اللبناني واظهر وحدة الشعب ضد هكذا تصرفات غير مقبولة للجميع، وتهدد الوحدة اللبنانية، ووصف الانقلاب الفاشل بالمؤامرة، التي كان هدفها الرئيس هو الاستيلاء على الحكم، الى جانب ضرب العناصر الوطنية، علاوة على جعل لبنان قاعدة للاستعمار[150]، واكد في كلمته بأن الانقلاب مؤامرة استعمارية كبرى حيكت خيوطها بأيدٍ أجنبية في سبيل العبث بأمن وسلامة واستقرار الوطن، ثم دعا الحكومة إلى أن تجعل من مرتكبي هذه الجريمة عبرة للأجيال القادمة، ولكلّ من تسوّل له نفسه العبث بمقدّرات الوطن وأمنه، ووجه خطابه الى القوى السياسية، داعيها إلى التضامن للوقوف صفاً واحداً بوجه المخربين والمتآمرين، في سبيل الحفاظ على وحدة تراب الوطن، كما اشار في خطابه الى أن الأصوات التي ارتفعت في الماضي منذرة الحكام بخطر الحزب القومي الاجتماعي وبتحركاته المريبة، وباتصال المسؤولين فيه بشخصيات أجنبية، وبخطر معهد شملان بوصفه بؤرة للتجسس ومركزاً للمؤامرات، يجتمع فيه العمال والمأجورون تحت ستار العلم والمعرفة، كانت تؤخذ باللامبالاة، ثم ذكر قائلاً: "لا أعود لذكر الماضي وما كان يصدر من نشرات واشاعات عن هذا الحزب وما كانت تنشره صحفهم من أخبار ملفقة مقلقة، فهي معلومة لدى الجميع. وما ألح عليه هو معالجة هذه الأمور بجدية وحزم وان تضرب الحكومة بيد من حديد على أيدي المخربين والخونة وبائعي أوطانهم واعراضهم حتى لا تقوم لهم بعد اليوم قائمة... نريد من الحكومة أن تزيل هذا البرقع الشفاف من القداسة عن وجوه بعض السياسيين الذين فرغت قلوبهم من حب الوطن واستحكمت أنانيتهم بتصرفاتهم العامة، فلم يعودوا يبصرون إلا ذاتهم خالية من الضمير والوجدان. وإني أرسل نداء على جميع القوى الوطنية الشريفة أن تجمع قواها وتتضافر للوقوف بوجه الفاسدين المفسدين المخربين اعداء الوطن والوطنية وان تجعل من وحدتها سياجاً يقي هذا الوطن عاديات الأيام والمؤامرات وتحفظ بتكاتفها استقلال هذا الوطن ووحدته[151].

وتكلم بعده النائب معروف سعد الذي استنكر المؤامرة الانقلابية، التي وصفها بالرجعية الاستعمارية، واشاد بدور اللبنانيين، وتمسكهم بنظامهم الديمقراطي واحترامهم له، ورفض ان يطلق على هذه المؤامرة بالحركة طائشة، واصر بانها عمل مدروس ومخطط له بإتقان، ولم يأتِ صدفة، اذ ان اطنان الأسلحة والاموال التي ضبطت مع المعتقلين، تنفي عنها صفة الطائشة والعفوية، واوضح كان المقصود من هذا العمل القضاء على الحرية في لبنان ليقام محلها حكم ديكتاتوري استعماري رجعي، واشار الى "ان ضرب هؤلاء عمل عظيم، ولكن الأعظم منه أن نضرب الذين وراء هؤلاء أيها السادة، لأنهم لم يقوموا بهذا العمل إلا وهم مستندون على خطوة خارجية وعلى شخصيات قوية في هذا البلد. ولا يعلم إلا الله ما كان سيحدث

من كوارث لو أن هذه المؤامرة تمكنت من تحقيق أهدافها، لكنني لا أعتقد أن لبنانياً واحداً يرضى أن يكون تحت حكم هؤلاء مهما كلفه ذلك من غال وثمين. وانني قبل أن أنهي كلمتي أوجه كلمة شكر وتقدير واحترام، إلى قادتنا، قادة الجيش البواسل وإلى الجنود وإلى قوى الأمن الذين انقذوا لبنان من خطر كان محدقاً به"[152]، ثم تكلم النائب صائب سلام فوصف من قام بالعمل الانقلابي بالخونة وقوى الشر والمخربين، اذ استغل هؤلاء جو الحرية الذي يتمتع به اللبنانيون واخذوا يحيكون ضدهم المؤامرات والدسائس، وطالب النائب بإقامة محكمة عسكرية مدنية خاصة لمحاكمة الانقلابيين، اذ ان هذا حادث يستوجب من الحكومة اللبنانية أن تنشئ هذه المحكمة، وأن تكشف التحقيقات للجميع، لاسيما الجهات الأجنبية الداعمة لهؤلاء، وأن تقطع العلاقات معه فوراً، واكد في كلمته على الوحدة الوطنية اللبنانية، ودعا السياسيون اللبنانيون إلى التفاف حول رئيس الجمهورية، من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية[153]، وتقدم النواب السُّنة صائب سلام، وخالد شهاب، ومعروف سعد، مع بقية اعضاء المجلس بالاقتراح الى رئاسة مجلس النواب، والقاضي باستنكار الانقلاب، وتوجيه تحية الى الجيش اللبناني لقيامه بالواجب الوطني، وممّا جاء في نصه: "إنّ مجلس النواب بعد الاستماع إلى بيان الحكومة، يعلن استنكاره لحادث الاعتداء الأثيم الذي وقع على أمن الدولة وسلامة البلاد ، ويحيي الشعب اللبناني الذي تجلت وحدته الوطنية بوقوفه صفاً واحداً ذوداً عن حرياته وصوناً لكرامته ، ودفاعاً عن أوضاعه القائمة، كما يحيي الجيش وقوى الآمن لما أظهرته من تفانٍ في سبيل الواجب وما قدمته من ضحايا بريئة فداءً للبنان، ويدعو السلطات المسؤولة للضرب بسرعة وبشدة على يد المجرمين أيّاً كانوا، معلناً تأييده لكل تدبير اتخذته أو تتخذه في هذا السبيل"[154].

الخاتمة

استطاع السياسيون السُّنة في لبنان من تحقيق ما يطمحون اليه في الحصول على المكاسب والامتيازات في بلادهم، لاسيما تربعهم على رئاسة الوزراء، مكنتهم من ان يلعبوا دورا محوريا في الحياة السياسية، وان يفرضوا انفسهم على الواقع اللبناني، عبر مجموعة من الاليات، وان يسهموا في رسم شكّل النظام السياسي معتمدين في ذلك على البيئة الطائفية لشكّل النظام، ودعم المكونات الاخرى للحفاظ على هذه البيئة المتوازنة، لذا فقد اسهم النواب السُّنة في داخل البرلمان اللبناني من فرض الرؤية التي يريدونها من الحكومة، ورئاسة الجمهورية، فكانت اصواتهم تصدح داخل قبة البرلمان لرفض المشاريع بمختلفها سواء كانت في السياسة الخارجية كما حصل مع مبدأ ايزنهاور، او تهاون الحكومة في الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، او موقفها العام تجاه المشاريع الوحدوية الاخرى، فضلا عن السياسة الداخلية ومطالباتهم المتكررة في توفير الخدمات لابناء طائفتهم في مناطقهم والحصول على افضل تلك الخدمات والمشاريع العمرانية، وتنفيذها بالوقت المناسب، علاوة على ما حصلوا عليه من تمثيل حكومي اسهم بشكّل واضح في تدعيم قوة الطائفة السّنية في لبنان، اذ كانت نسبتهم اكثر من الطوائف الاخرى، وتسنمهم منصب رئاسة الحكومة، وهو ما جعلهم في صلب القرار السياسي، كما حصل في العهد الشمعوني، او الشهابي، طوال مدة دراستنا، لذا فان الطائفة السّنية كانت الابرز خلال الاحداث التي جرت في عام1958، في مدينتي بيروت وطرابلس، وتفاعلت معها الجماهير اللبنانية بشكّل واسع، وهو ما ادى في النهاية الى الاطاحة بنظام كميل شمعون، كما ان وقوفهم الواضح مع الرئيس شهاب اسهم في احباط المحاولة الانقلابية عام1961-1962.

الهوامش

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، قانون الانتخابات لعام 1957، العدد18، 25/ 4/ 1957.
(2) ماجد خليل ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية 1926-1996، بيروت، 1997، ص124.
(3) م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول لسنة 1957، محضر جلسة اعلان نتائج الانتخابات النيابية، 1957/8/12.
(4) ناظم القادري: ولد عام1914 في راشيا، درس في دمشق، انتخب نائبا1951-1989، عين وزيرا عام1979، اغتيل عام1989.عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، بيروت، 2007، ص418.
(5)نصوح الفاضل: ولد عام 1890 في الضنية، عين نائبا في المجلس عام1937-1957، توفي عام1961. المصدر نفسه، ص397.
(6)خليل الهبري: ولد عام1904 في بيروت، انتخب نائبا عام1957، عين وزيرا في حكومة سامي الصلح عام1958، توفي عام1979. المصدر نفسه،ص526.
(7) سامي الصلح: ولد عام 1887 في عكا، انتخب نائبا 1943-1964، اصبح رئيسا للوزراء 1942-1958، من انصار كميل شمعون، توفي عام1968. حسين عبد الحسين عباس الزهيري ومحمد رضيوي فجر الحميداوي، احمد الاسعد دراسة في مواقفه الوطنية والقومية والسياسية في لبنان1937-1961 "دراسة تاريخية"، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد63، 2018، ص323.
(8)جميل مكاوي: ولد عام1911 في بيروت، درس الحقوق في السوربون، انتخب رئيسا للنجادة عام1940، عين وزيرا لاكثر من مرة، توفي عام1971. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق،ص493-494.
(9) فوزي الحص: ولد في بيروت عام1910، درس هندسة الطيران في بريطانيا، كان من انصار كميل شمعون وسامي الصلح، توفي عام1966. المصدر نفسه،ص161.
(10) انور الخطيب: ولد في الخروب عام1910، اصبح وزيرا لاكثر من مرة، لم مجموعة كبيرة من المؤلفات، توفي عام1970. المصدر نفسه، ص189-190.
(11) تقي الدين الصلح: ولد في بيروت 1907، كان سفيرا للبنان في القاهرة حتى عام1945، انتخب نائبا عن1957-1964، انتخب وزيرا لاكثر من مرة، توفي عام1988. المصدر نفسه، ص310-311.
(12) معروف سعد: ولد في صيدا عام1910، شارك في اعمال المقاومة الفلسطينية عام1935-1936، انتخب نائبا 1957-1975، اشترك في انتفاضة عام1958، من انصار التيار الناصري، اغتيل عام1975. فتحي عباس خلف الجبوري، معروف سعد1910-1975 دراسة تاريخية في نشاطه السياسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة الموصل، مج11، العدد2/46، 2020.
(13) بشير العثمان: ولد عام1914 في عكار، درس في مدارس طرابلس، انتخب عام1951-1968، توفي عام1994. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السالق، ص349-350.
(14) عبد الكريم القدور: ولد عام1918 في عكار،انتخب عام1957، توفي عام1983.المصدر نفسه، ص421.
(15) رشيد كرامي: ولد عام1921 في طرابلس، انتخب نائبا عام1951-1987، شكّل الكثير من الوزارات، كان من الداعمين لحكم فؤاد شهاب والمعارضين لكميل شمعون، تولى الكثير من الوزارت، اغتيل عام 1987.حسين عبد الحسين عباس الزهيري، كامل الاسعد ودوره الوطني والسياسي في لبنان1952-1976، مجلة ابحاث البصرة(العلوم الانسانية)، مج41، العدد3، 2016، ص145.
(16) نديم الجسر: ولد في طرابلس عام1894، درس في مدارس السلطانية، تطوع في الجيش العثماني، انتخب نائبا عام1957، توفي عام1980. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص117.
(17) هاشم الحسيني: ولد في بيروت عام1907، درس الطب في دمشق، انشأ مستشفى باسمه عام1965، انتخب نائبا عام1951-1992، من انصار رشيد كرامي، توفي عام1997. المصدر نفسه، ص158-159.
(18) م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الاول لسنة 1957، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(19) كميل شمعون: ولد في دير القمر عام1900، انتخب نائبا بين عامي1934-1987، عين رئيسا للجمهورية عام1952-1958، خرجت اغلب الطوائف ضد حكمه، توفي عام1987. عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، كميل شمعون ودورة السياسي في لبنان1900-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2011.
(20) يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926-1984، مج1، بيروت، 1986، ص475-477.
(21)م.م.ن، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(22)الميثاق الوطني: اتفاق شفهي عقد بين الاقطاب السياسية لتوزيع المناصب في لبنان في ايلول1943، وهو بشارة الخوري ممثلا عن الموارنة، ورياض الصلح ممثلا عن السُنة، وصبري حمادة ممثلا عن الشيعة، الاول تكون حصته رئاسة الجمهورية، والثاني رئاسة الوزراء، والثالث رئاسة مجلس النواب، على التوالي، بالاضافة الى المناصب الاخرى، للمزيد ينظر:-حسين عبد الحسين عباس الزهيري، مسيحيو لبنان الارثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء1918-1946، المركز العربي الديمقراطي، براين، 2023، ص59-60.
(23)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص493-495.
(24)م.م.ن، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(25) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص498-500.

(26)م.م.ن، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(27)م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول لسنة 1958، الجلسة الثانية، 1958/3/25.
(28) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص526-527.
(29)م.م.ن، الدور التشريعي التاسع، العقد العادي الاول لسنة 1958، الجلسة الثالثة، 1958/3/26.
(30) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص533-534.
(31) م.م.ن، الجلسة الثالثة، 1958/3/26.
(32) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص547-549.
(33) م.م.ن، الجلسة الثالثة، 1958/3/26.
(34) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص558.
(35) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، قانون الانتخابات لعام 1960، العدد180، 1960/4/27.
(36) كاظم الصلح: ولد في بيروت عام1905، من المشاركين في مؤتمر الساحل عام1936، انتخب نائبا 1960، توفي عام1976. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص316.
(37) مصطفى الرفاعي: ولد في بعلبك عام1894، درس الطب في باريس، انتخب نائبا عام1960، توفي عام1963، انتخب بدلا عنه عبد الله سكرية. المصدر نفسه، ص237.
(38) رفيق نجا: ولد عام 1912 في طرابلس، درس الاقتصاد، انتخب نائبا عام1960، عين وزيرا لاكثر من مرة، توفي عام1989. المصدر نفسه، ص506-507.
(39) صائب سلام: ولد في بيروت عام1905، انتخب عام1943-1992، عين وزيرا لاكثر من مرة، توفي 2002. المصدر نفسه، ص273-276.
(40)عبد الله المشنوق: ولد في بيروت 1904، درس في مدارس الشيخ عباس الازهري، اهتم بالصحافة، من المعارضين لكميل شمعون، انتخب عام1960، توفي عام1988. المصدر نفسه، ص474-475.
(41)عثمان الدنا: ولد في بيروت عام1921، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف، انتخب نائبا 1960-1992، اصبح وزيرا لاكثر من مرة. المصدر نفسه، ص225-226.
(42)عدنان الحكيم: ولد عام1914 في اللاذقية، اصبح زعيما للنجادة عام1943، انتخب نائبا عام1960-1968، من الموالين للنهج الشهابي، توفي عام1990. المصدر نفسه، ص163.
(43)سليمان العلي: ولد عام 1910 من الطائفة السّنية، درس في مدارس دير القلعة، انتخب عام1943، توفي عام1987. المصدر نفسه، ص369-370.
(44)محمد خضر فتفت: ولد عام 1918 في الضنية، انتخب عام1960، كان من انصار الاتجاه الناصري، توفي عام1987. المصدر نفسه، ص398-399.
(45)محمد علم الدين: ولد في طرابلس1908، انتخب عام1960 عن الشمال، عرف بميوله الشهابية، توفي عام1995. المصدر نفسه، ص367.
(46)عصام الحجار: ولد في بعبلك عام1932، درس في الجامعة الاميركية، انتخب نائبا عام1960-1968، توفي عام1984. المصدر نفسه، ص145.
(47)محمد امين حافظ: ولد عام 1926 في طرابلس، درس الاقتصاد في القاهرة، والقانون من لاهاي، انتخب نائبا 1960-1992، عين رئيسا للوزراء عام1973. المصدر نفسه، ص135-136.
(48)محمد حمزة: ولد في طرابلس عام1915، انتخب نائبا عام1960، توفي عام1998. المصدر نفسه، ص172.
(49)خالد شهاب: ولد عام1890 في حاصبيا، انتخب نائبا 1922-1937، ومرة اخرى 1960-1978، اصبح وزيرا لاكثر من مرة، توفي عام1978. حسين عبد الحسين عباس الزهيري ومحمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص322.
(50) لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996، ص188-190.
(51)م.م.ن، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الأول لسنة1960، الجلسة الثانية، 1960/8/18.
(52) م.م.ن، الجلسة الثانية، 1960/8/18.
(53)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص579-580.
(54)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1960/8/18.
(55) فؤاد شهاب: : وُلِد في قضاء كسروان عام1902، مسيحي ماروني، تدرج في مناصب الجيش حتى أصبح قائداً عاماً للجيش في عهد الرئيس بشارة الخوري عام1944، شارك في حرب فلسطين عام 1948، عُهد اليه في عام1952، بمنصب رئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية والدفاع الوطني، وتقلد منصب وزير الدفاع عام1956، وأُنتخب رئيساً للجمهورية عام1958، توفي في عام1973. بكر عبد الحق رشيد الراوي، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى عام1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012 ؛ حسين عبد الحسين عباس الزهيري، المصدر السابق، ص149.
(56) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص614.
(57) المصدر نفسه، ص623.
(58)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص612-614.
(59)م.م.ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الأول لسنة 1961، الجلسة الخامسة عشرة، 1961/5/30.

(60)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص619-622.
(61)م.م.ن، الجلسة الخامسة عشرة، 1961/5/30.
(62)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص623.
(63) المصدر نفسه، ص649-652.
(64)م.م.ن، الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الثاني لسنة 1961، الجلسة الثانية، 1961/11/16.
(65)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص662-663.
(66)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1961/11/16.
(67)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص677.
(68) م.م.ن، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(69) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص475-477.
(70) م.م.ن، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(71) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص498-500.
(72) م.م.ن، الجلسة الاولى، 1957/8/29.
(73)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1958/3/25.
(74) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص523.
(75)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1958/3/25.
(76) حلف بغداد: في1955/2/24 تم التوقيع على ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في بغداد، تبعها انضمام بريطانيا إلى الحلف في1955/3/30، ثم باكستان في1955/7/1، كما انضمت إيران في تشرين الأول 1955. حسين عبد الحسين عباس الزهيري ومحمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص326.
(77) مبدأ ايزنهاور: وجّه الرئيس الأميركي ايزنهاور في كانون الثاني1957 رسالة الى الكونغرس الأميركي دعاه فيها إلى تقديم المساعدة لدول الشرق الاوسط عن طريق استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الأقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد أي عدوان مسلح من جانب أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، والقيام ببرامج معونات عسكرية أميركية إلى دول المنطقة، مع قيام الولايات المتحدة بتقديم المعونة لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادياتها، وقد نوقش المشروع في الكونغرس الأميركي وتمت الموافقة عليه بالاجماع ودخل مرحلة التطبيق الفعلي في 9 آذار عام 1957. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، المصدر السابق، ص148.
(78) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص526-527.
(79)م.م.ن، الجلسة الثالثة، 1958/3/26.
(80) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص528-532.
(81)م.م.ن، الجلسة الثالثة، 1958/3/26.
(82) يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص533-534.
(83)م.م.ن، الجلسة الثالثة، 1958/3/26.
(84)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص547-550.
(85)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1960/8/18.
(86)م.م.ن، الجلسة الخامسة عشرة، 1961/5/30.
(87)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص591-592.
(88)م.م.ن، الجلسة الخامسة عشرة، 1961/5/30.
(89)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص648-649.
(90)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1961/11/16.
(91)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص659-660.
(92)م.م.ن، الجلسة الثانية، 1961/11/16.
(93)يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص674-675.
(94) للمزيد من التفاصيل ينظر:- احمد زين، الدستور اللبناني وتعديلاته1926-1990، بيروت، 1993؛ حسين عبد الحسين عباس واخران، الدستور اللبناني تعديلاته وتعطيله خلال المدة 1925-1976 دراسة تاريخية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العدد39، 2018.
(95)سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت، 1968، ص92.
(96) نيقولاي هوفها نسيان، النضال التحرري في لبنان1939-1958، تعريب بسام اندوبان، دار الفارابي، بيروت، 1974، ص73 .
(97)م.م.ن الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الاول لسنة 1957، الجلسة الاولى، 1957/8/22.
(98) ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص128.
(99) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، مرسوم 19645، العدد 22، 1958/5/28.
(100)م.م.ن الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الثاني لسنة 1958، الجلسة الاولى، 1958/10/17.

[101]ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص138.
[102]حسين العويني: ولد عام1900 في بيروت، حكم عليه الفرنسيون بالنفي، اسس مصرف لبنان والمهجر ، انتخب عام1947، توفي عام1971. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص379-380.
[103]م.م.ن، الجلسة الاولى، 1958/10/17.
[104] احمد الداعوق: ولد ببيروت1892، من المسلمين السُّنة ، أكمل دراسة الهندسة في باريس1915، عاد إلى لبنان1920، عين مستشاراً هندسياً لبلدية بيروت1927-1940، عين رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية في1941، و1960، توفي1979/8/24. حسين عبد الحسين عباس الزهيري ومحمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص322.
[105] امين بيهم: ولد في بيروت عام1899، انتخب نائبا عام1951، اصبح وزيرا لاكثر من مرة، توفي عام1981. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص90-91.
[106]الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، مرسوم 4255، العدد 23، 1960/5/25.
[107]ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص141-143.
[108]م.م.ن، الجلسة الخامسة عشرة، 1961/5/30.
[109]الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، مرسوم 15650، العدد 17، 1964/2/20.
[110]م.م.ن الدور التشريعي الحادي عشر، العقد العادي الاول لسنة 1964، الجلسة الرابعة، 1964/5/21 ؛ م.م.ن الدور التشريعي الحادي عشر، العقد الاستثنائي الاول لسنة 1964، الجلسة الاولى، 1964/9/29.
[111] يحيى محمد زاير الكورجي، الاثر السياسي للطائفة السّنية في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2021، ص144-145.
[112] كمال سليمان الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، 1967، ص242.
[113] عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، المصدر السابق، ص180-181.
[114] يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص145-147.
[115] نسيب المتني: ولد في الدامور1900. مسيحي من الطائفة المارونية. درس في المدرسة اليسوعية فيها. عمل في الطباعة1919. أدار مجلة التلغراف1930. أصدر صحيفة التيار1950. كان من أبرز الصحفيين المعارضين للحكومة اللبنانية، والرئيس كميل شمعون. وجه انتقادات كبيرة إلى الحكومة بعد انتخابات1957. رفض التجديد للرئيس كميل شمعون لولاية ثانية1958، وتعديل الدستور. أطلق عليه الرصاص من قبل مجهولين في 8 أيار1958. ينظر:- حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2016، ص304.
[116]كمال سليمان الصليبي، المصدر السابق، ص242.
[117] صادق حسن السوداني، الانتفاضة الشعبية اللبنانية ضد كميل شمعون لسنة1958، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2015، ص112-113.

[118] يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص148-149.

[119] المصدر نفسه، ص149.
[120] عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، المصدر السابق، ص186-187.
[121] يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص150-151.
[122] عداي إبراهيم مجيد حوران الجنابي، المصدر السابق، ص185.
[123]عباس ابو صالح، الأزمة اللبنانية عام1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، المنشورات العربية، بيروت، 1998، ص95.
[124]يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص151-152.
[125] صادق حسن السوداني، المصدر السابق، ص112.
[126] عباس ابو صالح، المصدر السابق، ص92.
[127]يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص153.
[128] عباس ابو صالح، المصدر السابق، ص109.

[129] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة، ص305-306.
[130] نقلا عن: يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص154.
[131] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة، ص306.
[132] المصدر نفسه، ص307.
[133] يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص156-157.
[134] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة، ص307.
[135] يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص156-157.

(136) الحزب القومي السوري الاجتماعي: تأسس هذا الحزب في ثلاثينيات القرن العشرين في بيروت على يد انطون سعادة، وكانت افكاره تدعو الى توحيد سورية الطبيعية، والالتفاف حول القومية العربية، قام بانقلاب في لبنان عام1941، واغتال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في عمان عام1951. ينظر:-عماد هادي عبد علي ووسيم عبود عطية، الحزب القومي السوري، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، الجامعة الاسلامية، النجف الاشرف، العدد19، 2012، ص209-242.

(137) حزب الكتائب: الكتائب: أسس الحزب بيار الجميل، وبدأ الحزب في نشاطه السياسي عام1936، واعترفت به الحكومة اللبنانية عام1943، اصدر جريدة خاصة به باسم العمل، كان الحزب يمثل الطائفة المارونية فقط فقدر مجموع المنتمين اليه (80%) من الموارنة، والبقية من الطوائف الأخرى. للمزيد من التفاصيل عن دور الحزب ينظر:- حسين عبد الحسين عباس الزهيري وحيدر عبد العالي جبر، الصحافة اللبنانية المعارضة للفرنسيين عام1943: جريدة(؟؟) علامتي الاستفهام انموذجا، مجلة كلية الاداب، كلية الاداب، جامعة ذي قار، مج38، العدد1، 2022، ص243.

(138) بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق، ص160-161.

(139) فتحي عباس خلف، الحزب القومي السوري الاجتماعي ومحاولته الانقلابية في لبنان 1961 – 1962، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مج7، العدد19، 2010، ص363-364.

(140) المكتب الثاني: شعبة في كل الجيش اللبناني مهمتها مراقبة نشاط العدو ومكافحة التجسس والاستخبارات وجمع المعلومات عن أي إنسان أو مؤسسة تشكّل خطراً على البلاد، قد كان عمل المكتب قبل عام1961 يقتصر على أداء المهمات التي حددتها لها الأنظمة العسكرية ولكن بعد هذا العام استهدف الاستيلاء على الحكم بقوة السلام. حسين عبد الحسين عباس الزهيري، كامل الاسعد، ص149.

(141) بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق، ص160-161.

(142) فتحي عباس خلف ،الحزب القومي السوري الاجتماعي، ص371-373.

(143) محمد جاسم خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني1943-1975"دراسة تاريخية- وثائقية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص199-200.

(144) بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق ، ص162-163.

(145)فتحي عباس خلف، الحزب القومي السوري الاجتماعي،ص373-377.

(146)بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق ، ص162-163.

(147)محمد جاسم خضير الجبوري، المصدر السابق، ص200-201.

(148) م.م.ن، الدور التشريعي العاشر، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الاولى، 1962/1/2.

(149) فتحي عباس خلف الحزب القومي السوري الاجتماعي، ص378.

(150) محمد جاسم خضير الجبوري، المصدر السابق، ص200-201.

(151)م.م.ن، الجلسة الاولى، 1962/1/2.

(152) المصدر نفسه.

(153) المصدر نفسه.

(154) محمد جاسم خضير الجبوري، المصدر السابق، ص202.